5

مدرسة الثورة

في عصر يوم غائم في أيار / مايو 1998، ركبت قطاراً عتيقاً من القاهرة إلى المنيا التي تبعد أربع ساعات تقريباً إلى الجنوب، لأعيد تتبع حياة أبو العلا ماضي، الإسلامي الذي صنع تاريخاً تأمل الدولة أن لا يتكرر أبداً. نزلت على الرصيف وارتقيت الدرج إلى جسر متداع. عندما ألقيت نظرة إلى الأسفل، على الشارع الحافل بالنشاط الصاخب، الذي يغص بالحمير، وباعة الخضار المتجولين، والعربات، تذكرت انطباعي الأول عن المنيا، عندما زرتها آخر مرة سنة 1994. ومركز مدينة المنيا نسخة إسلامية لبلدة أمريكية صغيرة يعرف فيها الناس بعضهم بعضاً. ولكن لا يوجد سيارات كثيرة في المنيا، ولا توجد ساحة حقيقية في وسط البلدة.

وعندما أخذت أبحث صابرة عن سيارة أجرة وسط الحمير والخيل والريح التي تهب حاملة الرمل والتراب إلى وجهي، تذكرت أنه لا وجود لسيارات أجرة أيضاً. وبينما كنت أنتظر، كان الناس يحملقون بنظرات ثاقبة تغدو مألوفة بالنسبة للأجنبي في الأجزاء النائية من مصر. وفي النهاية، استأجرت عربة للقيام برحلة تستمر ثلاثين دقيقة على طريق وعرة خلف حصان منهك يترنح كارهاً على وقع سوط سيده. كانت الشرطة قد أغلقت الطريق الرئيسي، فاضطررنا إلى سلوك دروب جانبية وأزقة خلفية في مناورة للوصول إلى هدفنا عبر محال بيع

الخضار، والأكشاك، وحشود المتسوقين الفضوليين، والدجاج الذي ينقب في التراب هنا وهناك. وحين وصلت إلى فندق «نفرتيتي» على ضفة النيل، غدت النظرات المتفرسة أكثر عداء وارتياباً. وقالت الموظفة الشابة الجالسة خلف مكتب الاستقبال: «ماذا تفعلين هنا؟ ألا تعلمين أن الأجانب يسببون مشكلة بالنسبة لنا؟».

المشكلة تكمن في المنيا ذاتها، البلدة التي تعتبر آخر معاقل الجماعات الإسلامية المسلحة. في سنة 1997، «نظفت» قوات الأمن «البيت»، بعد أن قتلت أو سجنت معظم أعضاء جماعات العنف المسلح. ولكن بعض المعارك المتفرقة ما زالت تنشب بين الحين والآخر. ولم أكن أعرف ذلك آنئذ، ولكن عدداً من رجال الشرطة قتلوا في تبادل لإطلاق النار مع المسلحين في قرية قريبة. وطيلة العقدين السابقين ظلت مديرية المنيا جزءاً من قطاع يمتد جنوباً حتىٰ أسيوط، شكل مسرحاً رئيسياً لأنشطة الجماعات الإسلامية المسلحة. وعبر فترات مختلفة، تنقل مسرح العنف بين البلدتين، ونشأ في المنطقة بعض من أشهر قادة العنف المسلح. وهنالك حفنة من الإسلاميين الرئيسيين، منهم القائد الثاني لـ «الجماعة الإسلامية» (الجماعة المحورية في تنظيمات العنف المسلح)، يتخذون من المنيا منطلقاً لعملياتهم. كما أن خالد الإسلامبولي، قائد المجموعة التي اغتالت السادات، قد أتىٰ من ملوي، وهي بلدة في مديرية المنيا.

وفي الوقت الذي ذهبت فيه إلى هناك، كانت سفارة الولايات المتحدة قد أصدرت لتوها تحذيراً لمواطنيها للابتعاد عن المنطقة الممتدة من بني سويف، وهي بلدة تقع على بعد نحو خمسة وسبعين ميلاً شمالي المنيا، إلى أسيوط، على بعد نحو ستين ميلاً إلى الجنوب، وكثيراً ما كانت السفارة تقدم تحذيرات من خطر وشيك، مبالغة في تقدير حجم التهديد القائم. ولكن هذا التحذير المحدد جاء رداً على مجزرة الأقصر التي راح ضحيتها اثنان وستون شخصاً،

والتي تعتبر أضخم هجوم من نوعه في تاريخ مصر. وهي الهجوم الأوسع من نوعه في التاريخ المصري. وكل هذا كان يجعل الزيارة من قبل أجنبي مسألة حساسة. وذلك أن وجودي كان يفرض مشكلتين اثنتين على العشرات من أفراد الشرطة السرية المتربصين والمنتشرين بصورة واضحة في أنحاء البلدة، وكان آخر ما تريده الحكومة المصرية فضيحة دولية تنجم عن مقتل أجنبي آخر على أيدي المتطرفين الإسلاميين. وأمّا المشكلة الثانية فهي ضمان أن لا أطلع على شيء يمكن أن يسيء لسمعة الدولة المصرية.

وبذلت أقصى ما في وسعي لأريح الجميع، أولاً من خلال إعلام الموظفة الموجودة في فندق نقرتيتي الذي تديره الدولة أنني لم آت إلى المنيا بحثاً عن المسلحين بل لأقابل أشخاصاً عاديين. ثم قدمت التفسير ذاته، بلهجة أكثر إقناعاً، للشرطي السري المسترخي على كرسي مخلّع، خارج ردهة الفندق.

وقال يسألني وهو يبتسم ابتسامة خفيفة ليتجنب الظهور بمظهر المتطفل حول مهمتي؛ وأجبت قائلة: «أنا ذاهبة إلى جامعة المنيا»، وكنت أعلم أن الجامعة أقل خطراً إلى حد بعيد من الأماكن الأخرى، التي قد تتضمن المساجد وبيوت الشيوخ النافذين.

«وهل لديك موعد هناك؟».

«أجل».

«مع من؟».

«الأستاذ أحمد... لا أستطيع أن أتذكر اسمه الكامل».

ولم أكن، أزمع، بالطبع، الكشف عن أسماء من كنت ذاهبة للقائهم، وكان من الواضح أن جوابي غير مقنع. ومع ذلك، فقد كان مفصلاً بعناية ليلبي متطلبات الذهنية البيروقراطي السائدة في مصر، والشيء المهم هو أن أعطي

دائماً جواباً، شيئاً يسجل على الورق، ولا يهم أبداً أن يكون صحيحاً أم لا.

دوّن ضابط المخابرات على عجل، وبروح من الشعور بالواجب، باسم «الأستاذ أحمد» في دفتر المذكرات الذي كان يحفظه تحت إبطه، وابتسم، ولوح لي مودعاً.

وانطلقت عندئذ في رحلتي. كنت أريد أن أعثر على المنزل الذي عاش فيه أبو العلا ماضي طفلاً، ولكن لم يكن لدي نقطة ارتكاز تفضي إلى مكانه. وكان ماضي قد رفض أن يعطيني عنوانه. وقال ينصحني عندما رأيته آخر مرة في القاهرة: «لا تذهبي لرؤية أسرتي في المنيا. فهم أناس بسطاء، ولن يفهموا لماذا تريدين أن تعرفي شيئاً عن حياتي. أنا أعرف أنه أسلوب أمريكي، فكلهم يذهبون إلى آركنساس لفهم السبب الذي يجعل بيل كلينتون يتصرف بالطريقة التي يتصرف بها. ولكن هذه هي مصر، ونحن لا نفعل ذلك هنا، وسوف تحسب أسرتي أنني أحاول التباهي، ولن يروق لهم هذا».

كانت مثل هذه الصراحة نادرة، وما من شك في أن ماضي لم يكن أول شخصية تحاذر من الكشف عن التفاصيل الشخصية في حياتها، ولكن في معظم الأحيان، يختلق المصريون أعذاراً مهذبة لعدم المشاركة في ولع الغرب بالتحليل النفسي، وهو مفهوم غريب في الشرق الأوسط، وتعد الأسئلة حول الخلفية العائلية تعدياً على الخصوصية.

في نهاية المطاف وجدت منزله بعيد وصولي، وبدا كأن كل من في المدينة يعرف أين نشأ. وكان ماضي مشهوراً، لا بسبب نشاطه حين كان زعيماً نقابياً في القاهرة فقط، بل نتيجة سنواته التي قضاها ناشطاً طلابياً في جامعة المنيا. وعندما وصلت من أجل ما كنت أحسبه لقاء مع شيخ ماضي الذي درسه حين كان طفلاً، محمد عبد المجيد، بل لقيت بدلاً منه نجاراً يعيش مع زوجته في منزل من الآجر الطيني إلى جانب المسجد المحلي. وقال لي إن الشيخ قد

سافر اليوم، وقلت في نفسي إن هذا الرجل المقيم في المنيا طوال حياته، وهو في مطلع الأربعينيات من العمر، يمكن أن يعطيني فكرة جلية عن مدى الشهرة التي كان ماضي يتمتع بها في بلدته، والانطباع الذي خلفه خلال السنوات التي ساعد فيها على إنشاء حركة طلابية وضعت الأساس للصحوة الإسلامية الراهنة.

بدا من الواضح أن ماضي بطل محلي. وقال النجار يسألني عندما استفسرت عن مكان إقامة عائلة ماضي: «أتريدين أن تعرفي بعض الأمور عن الرجل الذي قال للسادات إن كل رجل في حكومته منافق؟». وكان يشير إلى خطبة ألقاها ماضي قبل عشرين سنة، بصفته زعيماً طلابياً جريئاً وواثقاً من مبادئه الأخلاقية.

وعندما توجهت إلىٰ الطريق المؤدي إلى بيت ماضي، مررت بمسجد الغولي، وهو عبارة عن مبنىٰ أنيق، مشيد من الحجر الكلسي، على الطراز الكلاسيكي المحدّث ينتصب في مواجهة النيل، ويعد أبرز المعالم الإسلامية المرموقة في المديرية بأسرها، وهو أيضاً المكان الذي تعلم فيه ماضي قراءة القرآن. وكان الغولي، وهو ولي صوفي سمي المسجد باسمه، قد دفن في الموقع الأصلي، سنة 1658. وبلغت شهرة الغولي حداً تحول فيه إلى أسطورة، بل إن البلدة ذاتها قد سميت باسمه. وأخبرني الأهالي أن اسم المدينة الكامل هو منيا الغولي، وإن كانت تعرف اختصاراً باسم المنيا.

كان الشيخ الغولي متصوفاً مزج التعاليم والتقاليد الإسلامية بالصوفية المحلية والمعتقدات الشعبية الدينية. وهنالك كثير من المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي يعتبرون الإسلام الحرفي المتزمت مفرطاً في شكلانيته، ولذلك فهم يتجهون صوب الصوفية بحثاً عن اتصال مباشر أكثر حميمية مع الله. ويعتبر الفلاحون والعمال من الطبقة الدنيا من بين أكثر أتباع الصوفية ولاءً وإخلاصاً، ولا سيما في المنيا ومدن وبلدات الصعيد الأخرى. وفي «الحضرة»

الصوفية النموذجية، يجري ترديد اسم الله بمصاحبة الحركات الإيقاعية وقرع الطبول.

يتمتع كبار مشايخ الصوفية بقدر من الجاذبية الشعبية الهائلة جعل مسؤولي الدولة وعلماء الدين في الأزهر يبحثون منذ زمن بعيد عن طرق لتقويض سلطانهم. واليوم، تستمر طقوس الصوفية بين المصريين، ولا سيما أولئك القادمين من الصعيد. وفي كل سنة يحتفل الملايين بموالد الأولياء في واحد من آخر الآثار الباقية للمعتقد الصوفي، وفي مهرجان سنوي يدعى «بالمولد». وعلى الرغم من أن الطقوس الدينية كانت تؤدىٰ في المولد في وقت من الأوقات، إلاّ أنه لم يعد في أيامنا الحالية يختلف كثيراً عن مدينة الملاهي الحافلة بالألعاب للأطفال، وأكشاك الطعام للكبار. وكان والدا ماضي، شأن الكثيرين من أهالي المنيا، من أتباع الصوفية، ولذلك لم يكن من قبيل المفاجأة أن أكتشف أن منزل أسرة ماضي كان في حي يسمىٰ «أرض المولد»، وهو بناء ضيق، يتألف من ثلاثة طوابق من الآجر، له شرفة صغيرة. ويقع المنزل في «الشارع الجديد»، وهو طريق مكسو بالحصى يمتد باتجاه الشمال الشرقي وراء مسجد الغولي، وقد طلي بدهان جديد. وكانت الأبواب ما زالت زرقاء لماعة، ولم يبهت لونها بعد بفعل الرياح المحملة بالرمل التي تهب على البلدة دون توقف. وعندما توقفت أمام المنزل في الشاحنة المغلقة التي استأجرتها، وهي المركبة الوحيدة للإيجار كما أفادت موظفة الاستقبال في فندق نفرتيتي، وخلقت مشهداً غريباً يلفت الأنظار حولي. التفت الحلاق من داخل دكانه الملاصق لمنزل ماضي، ليتفحص الزوار الجدد على الطريق، واقترب شاب علمت فيما بعد أنه ابن عم ماضي، من العربة، ليسأل من نكون، وماذا نريد؟! وكنت وعدت ماضي أنني لن أجري مقابلة مع أسرته، ولذلك قال السائق للشاب أننا عرجنا إلى هنا بطريق الخطأ، وأننا سنمضي في طريقنا حالاً.

كشفت نظرة خاطفة إلى المنزل والمناطق المحيطة به عن كل الأشياء التي تحفظ ماضي من مناقشتها. لقد كان ينتمي إلى أصول متواضعة، وقال لي الأهالي، إن أباه كان عاملاً يدوياً، وماضي هو أول من يتخرج من الجامعة من أسرته. وقال الشيخ محمد عبد المجيد شارحاً، عندما لقيته ذات يوم في مقهى الفندق: «لأن ماضي عرف الفقر، ولأن أباه رجل عادي، فقد شارك في الخدمة الاجتماعية التي نظمتها الجمعيات الدينية. وكان ينزع دائماً إلى مساعدة الآخرين لأنه كان يعرف معنى الكفاح».

واتضح من كل ما قاله الأهالي عن ماضي لماذا كان أحد الإسلاميين القلائل في الحركة النقابية الذين ظلوا خارج السجن. كان أستاذاً في الحلول الوسط، رجلاً يتجنب المواجهة ويحصل على ما يريد في الحياة بفهمه البدهي لكيفية كسب الناس إلى جانبه. وهذا بالضبط يبين الكيفية التي ارتقى بها ماضي إلى رئاسة اتحاد الطلبة في جامعة المنيا من سنة 1977 إلى سنة 1979، وتابع ليفوز في الانتخابات بمنصب نائب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة مصر من سنة 1978 إلى سنة 1979. في سنة 1976، عندما وصل ماضي أول مرة إلى كلية الهندسة في جامعة المنيا، والتي تحتل مبنى على هيئة القلعة الصغيرة، من طراز الستينيات، يحيطه فناء صغير في مؤخرة الحرم الجامعي، كان الماركسيون، والشيوعيون، والاشتراكيون، يلفظون أنفاسهم الأخيرة. فهم من نتاج الغزل الناصري مع الاشتراكية والقومية العربية، غير أن جاذبية الإيديولوجية القديمة كانت آخذة في الاضمحلال، وأمّا الطلاب الإسلاميون، ولا سيما طلاب الكليات العلمية، فكانوا يجتذبون التأييد لهم بثبات في طول البلاد وعرضها. ولم يكن هناك جماعات حسنة التنظيم في ذلك الوقت، باستثناء تنظيم واحد شامل وهو الجمعيات الدينية التي وجدت منذ سنة 1972، وركزت كلياً على المبادئ والتعاليم الإسلامية، لا على السياسة.

تأثرت الصحوة الدينية في الجامعات إلى حد ما بزعماء الإخوان

المسلمين. إذ أطلق السادات في السبعينات سراح كثير من الإخوان الذين سجنوا قبل عقد من الزمان في أيام ناصر. وعادوا مرة أخرى، إلى تركيز جهودهم على الجامعات، تماماً مثلما فعلوا على نحو بالغ التأثير في الأربعينيات. وباتت المساجد المكان المفضل للاجتماعات المنتظمة، التي حضرها عشرات الألوف من الطلبة. وكان المشايخ البارزون من الأزهر، مثل محمد الغزالي، من الخطباء الذين يتواتر حضورهم في الحرم الجامعي، وكان القرآن المفسَّر بكتابات حسن البنا وسيد قطب يغذي الشهية الدينية المتنامية.

نظم الإسلاميون معسكرات الشباب الصيفية لتكون قواعد تعريف بأيديولوجيتهم المنبثقة. وكانت المعسكرات تعلم الطلبة كيف يحيون حياة إسلامية صحيحة، وكيف يأكلون، وينامون ويصلون وفقاً للقرآن والسنة. وكان النظام صارماً يشبه التدريب العسكري إلى حد بعيد، حيث ينهض الطلبة باكراً لتأدية صلاة الفجر. وكانوا يصلون خمس مرات في اليوم، ويدرسون القرآن بين فترات عبادتهم، وضمت المعسكرات طلبة من الجامعات في كل أنحاء البلاد، وأوجدت روابط روحية سوف تسهل الانتشار السريع للحركة. وكانت مجلة «الدعوة» التي أصدرها الإخوان آنذاك تقول إن «مثل هذه المعسكرات سوف تخرج جيلاً من الشباب الجاد المتمتع بالاستقامة، والذي تحتاج إليه أمتنا [أي مجتمع المؤمنين] في هذه الأيام. فالمؤامرات تحدق بأمتنا من كل جانب»[1].

ولم يعتبر التوجه الجديد مجرد طريقة لاستعادة الشرعية الدينية فحسب، بل ليكون بديلاً لنشاط الطلبة اليساريين الذي تغلغل في الجامعات أيام ناصر. وكان الإسلام تعبيراً عن أسلوب حياة أكثر فضيلة، يتغلب فيه الخير على الشر. وكان مصادقة على منظومة قيم مختلفة، ورفضاً لما اعتبر نظاماً اشتراكياً وقومياً عربياً في الحقبة الناصرية دخل مرحلة الانحطاط ليصبح عقيماً في نهاية المطاف.

واستفاد الإسلاميون كل الاستفادة من ردة الفعل المتصاعدة ضد الإلحاد، وتحرير المرأة، وموسيقى الروك، والعلاقات الجنسية العابرة. وأدانوا الحفلات في الحرم الجامعي، وشجعوا الطالبات على نبذ التنانير القصيرة (الميني جيب) واستبدالها بالحجاب، والطلاب على إطلاق لحاهم، وجرى الفصل بين الجنسين في فصول الدراسة. كما عرض على الطلبة مبلغ مقطوع قدره 35 جنيهاً، (نحو 20 دولاراً في ذلك الوقت) من أجل تأدية فريضة الحج السنوية إلى مكة.

في كثير من النواحي، رأى الجيل الجديد من الإسلاميين أنفسهم محاصرين من قبل المؤثرات الأجنبية التي كانت تقوض القيم الاجتماعية والدينية التقليدية. وكانوا يحتجون بأن وصفة ناصر العلاجية لمشاكل مصر، تعد هي ذاتها جزءاً من المشكلة. وكتب عصام العريان، الذي قدر له ذات يوم أن يقود نقابة الأطباء، يقول في سنة 1977: «الدعاية المحيطة بالشباب اليوم غير صحيحة، وكثير من الكتاب والمثقفين هم عملاء الغزو الفكري، بنوعيه الشرقي والغربي، وهم يتحدثون بلسانه بعد أن تتلمذوا على يد فرويد، وماركس، ونيتشه، وتأثروا بهم، فهل يمكن أن نتوقع منهم أي خير؟»[2].

باشر الإسلاميون عملهم على نحو منهجي، وكأنما سُلِّموا دليلاً يرسم لهم مسار الحركة، ومع ذلك فلم تكن هناك بينة تشير إلى جهد منسق في هذه المرحلة المبكرة. إذ لم يكن ماضي يعرف العريان في ذلك الوقت، ولا عبد المنعم أبو الفتوح الزعيم الطلابي القوي في جامعة القاهرة، أو إبراهيم الزعفراني في جامعة الإسكندرية الذي سيطبق معه فيما بعد المهارات التي تعلمها وهو طالب ناشط في عملية استيلاء الإخوان على النقابات، غير أن الجغرافيا التي كانت تباعد بينهم أثبتت أنها ليست عقبة، إذ كان إيمانهم المشترك يزودهم باللغة والرابطة اللتين ستجمعان الناشطين من الطلاب على مدى السنين القادمة. ففي كل حرم جامعي رئيسي، كان الإسلاميون يشاركون

في أنشطة مشابهة، ويروجون لأفكار مماثلة من دون جماعة مركزية توجههم في الطريق.

وقال عادل عبد المجيد، أحد زملاء ماضي السابقين بجامعة المنيا، يستعيد ذكرياته: «كنا نذهب أحياناً في رحلات إلى الحقول خارج البلدة، وكان ماضي يجري اختبارات صغيرة في الحافلة، حيث يطرح أسئلة تتعلق بالدين ويمنح جوائز للفائزين، وهذا ما أكسبه شعبية. ولم يكن يجمع أنصاراً، ولكنه حصل على النتائج التي أرادها. وازداد عدد الطلاب المتدينين باطراد».

أما بالنسبة لماضي، لم تكن أنشطته الدينية في جامعة المنيا جزءاً من صحوة شخصية، ولم يقفز إلى العربة الفائزة عندما باتت الصحوة الإسلامية هي السائدة. وقال الشيخ عبد الحميد عن الصبي الذي رآه يكبر ليغدو رجلاً: «لم يكن أبداً عبداً للشعارات». وبدلاً من ذلك كان نشاط أبي العلا ماضي امتداداً منطقياً لمعتقداته التي طورها مذ كان طفلاً ترعرع في كنف عائلة متدينة ورعة. وقد كانت أخواته الثلاث محجبات، كما أخبرني، حتى حين بلغت شعبية عبد الناصر أوج قمتها في البدايات المبكرة من الستينات، هيمنت العلمانية على الساحة. وبينما اعتاد معظم الأطفال الآخرين في مختلف أنحاء مصر تمضية فترة ما بعد الظهر في لعب كرة القدم في الشوارع والملاعب، كانت والدة ماضي تشجعه على قراءة القرآن.

سبق أبو العلا ماضي عصره على الدوام، ربما لأن المنيا قد تخلفت عن اللحاق به. إذ لم تتغلغل الناصرية وروحها العلمانية أبداً في مناطق الصعيد النائية بالطريقة التي اخترقت بها الأماكن الأقل نأياً عن مركز البلاد. وبقيت حياة ماضي سلسلة متواصلة من الأيام الرتيبة. وحين غادر بلدته سنة 1982 متجهاً إلى القاهرة، كانت أفكاره بنفس صلابة معتقده الديني الذي تربى عليه. واكتفى بأن صقل أساليبه وطرائقه. كنت «صعيدي»، هكذا يصف أبو العلا نفسه هازلاً،

مستخدما التعبير بالنبرة التي يسخر بها المصريون من أهل الصعيد، ويردف: «لكنني شفيت، وأصبحت الآن من أهل المدن».

بعد عشرين سنة، يسعى طلاب مصر كلها لمحاكاة أبي العلا ماضي، وعصام العريان، وغيرهما من الرموز الإسلامية التي برزت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. فقد حول جيلهم الجامعات إلى مختبرات جربت تطبيق الأفكار الدينية على وقائع الحياة الدنيوية بصورة مطردة. ثم حولوا وجهة مهاراتهم وأفكارهم إلى المجتمع مباشرة، بصفتهم قادة في النقابات المهنية، وأعضاء في البرلمان، وأساتذة في الجامعات. غير أنهم حين حاولوا السير على خطاهم، واجه طلاب التسعينات عقبات كأداء. ومثلما استفاد الإسلاميون من عشرين سنة من تجربة الصواب والخطأ، كذلك فعلت الدولة.

في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1997، كانت حافلة صغيرة عتيقة تحمل محمد محمود الكردي، وهو طالب في الحادية والعشرين، يدرس بجامعة حلوان، إلى محطة رمسيس المركزية. كانت الساعة السابعة مساءً، وكان محمد وصديقه محمد عبد الكريم حسن، يتوجهان مباشرة إلى البيت لتناول العشاء، وقد ملأهما شعور عظيم بالارتياح بعد فراغهما من إنجاز عمل شغلهما فترة طويلة. فبعد عدة زيارات قاما بها إلى إحدى المطابع القريبة خلال الأيام الماضية، وبعد العديد من الأحاديث المتبادلة حول نوعية الورق، وحجمه، والمشاحنات المألوفة التي يرتبط بها أداء معظم الأعمال في مصر، حملا في أيديهما ثمار عملهما. وكانت كتيباً مطولاً مملوءاً باختبارات أنموذجية سيجري توزيعها على الطلبة في حلوان في اليوم التالي لمساعدتهم في التحضير للاختبارات القادمة. وكان هذا أيضاً وسيلة بارعة نوعاً ما: إذ كان الشابان يزمعان الدخول كمرشحين في انتخابات الجامعة السنوية، والكتيب يمثل وسيلة ذكية في الحملة.

وقال لي الطالبان إنهما عملا بجد ومثابرة، في تجميع أسئلة الامتحانات

السابقة أولاً، ثم في تأليف الكتيب الذي تضمن أقوالاً دينية مختارة، يرجع بعضها إلى المنظِّر الإخواني سيد قطب. وكتبت إحدى الصفحات الموجودة بين امتحانين: «من نحن، وماذا نريد؟ نحن إخوانك الذين يعتقدون أن الإسلام هو الحل الوحيد للمشكلات والهزائم التي يواجهها مجتمعنا». وفي أسفل الصفحة نصيحة تقول: «قم إلى الصلاة حين تسمع النداء».

وحين اقتربت الحافلة الصغيرة من ساحة عند المحطة نزل المحمدان منها بصعوبة وشقا طريقهما جاهدين في مواجهة حشد «غوغائي» يحاول ركوب الحافلة في ذات الوقت. ولكن قبل أن تلامس أقدامهما الرصيف، وقعا في قبضة مجموعة من الرجال الذين انهالوا عليهما بالضرب المبرح. حاول الناس التدخل، لكن الرجال أظهروا لهم شارات قوات أمن الدولة. وكانت نظرة خاطفة واحدة تكفي لتحمل الحشد على التراجع السريع، ودفع الرجال الشابين عندئذ إلى سيارة وانطلقوا مسرعين.

وقال محمد الكردي يستعيد ذكرياته بعد بضعة شهور: «كان أول ما فعلوه أن عصبوا عيوننا حيث مزقوا القميص القطني الذي كنت أرتديه وربطوه حول عيني».

كل واحد يعرف أن عليه ألاَّ يعبث أبداً مع قوات أمن الدولة في مصر، وسواء أكان ذلك في احتجاج قلما يحدث في الشوارع، أو في مظاهرة في الجامعة، وإلاَّ فعليه أن يتحمل العواقب. فإبداء المقاومة لا يؤدي إلاَّ إلى مزيد من المعاناة. وكان المحمدان، بحكم كونهما من الطلبة الناشطين، يعرفان هذا حق المعرفة، وحين كانا في الطريق إلى المصير المجهول، لم يطرحا أية أسئلة، بل حاولا، ببساطة، معرفة وجهتهما بالاستناد إلى الجلبة، وأنماط حركة المرور في الشوارع، وقوة أصوات أبواق السيارات، والمطبات في الطريق، ولمحات الضوء القليلة الخاطفة التي كانت تخترق عصابتي عيونهما. وحين وقفت السيارة آخر الأمر، سرعان ما علما سبب اختطافهما.

«أخذونا إلى داخل مبنى. ووضعوني في حجرة وانهالوا عليَّ باللكمات.

«طرحوني على أرض الحجرة وأرادوا أن يعرفوا أسماء الأشخاص الذين كانوا في مجموعتنا الإسلامية في الجامعة، ولماذا سعوا إلى ترشيح أنفسهم، ومن أين حصلنا على الأموال من أجل الحملة».

وسألته: «وهل أعطيتهم الأسماء؟».

«لم أعطهم سوى الأسماء المعروفة، تلك التي كنت أعتقد أنهم على علم بها من قبل».

«هل قنعوا بذلك؟».

«لا، عرفوا بأنني أكذب. وأرادوا معرفة ماهية الرابطة القائمة بين الإسلاميين داخل الجامعة والتيار الإسلامي خارجها في المقام الأول. وسألوني: من يأمركم بدخول الانتخاب؟».

«ثم عذبوني على مدى نحو أربع ساعات، إلى ما بعد منتصف الليل». روَّعت التجربة محمداً إلى حد أنه لم يخبر والديه أبداً بكل التفاصيل. وحين حاول محام من جمعيات حقوق الإنسان تشجيعه على أن يرفع قضية ضد أمن الدولة لسوء المعاملة رفض، إذ كان يستحوذ عليه الخوف من العاقبة، وكان يخشى أن يعود هذا عليه بنقيض النتائج المرجوة، وأن يعود إلى زيارة غرفة التعذيب.

وعلى كل حال فقد كان ذلك بالنسبة إلى قوات الأمن ليلة روتينية، إذ اعتقل المئات من الطلبة، كما يفيد المحامون ومنظمات حقوق الإنسان، وعذب بعضهم في أنحاء مصر في الأيام التي سبقت انتخابات الجامعة. أما الهدف فهو منع الطلبة المرتبطين بالمنظمات الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين، أو حزب العمل المتأثر بالإسلاميين، من الفوز بمقاعد في اتحادات

الطلبة. في حين أن أولئك الذين اعتبروا أنهم يشكلون تهديداً خطيراً احتجزوا في السجن إلى ما بعد إجراء الاقتراع. وأمّا الآخرون الذين كانوا يشكلون مجرد إزعاج فقد شطبت أسماؤهم من جداول الانتخاب من قبل الإداريين في الجامعة، بأوامر من عملاء المخابرات العاملين سراً في الحرم الجامعي قبل يوم من إجراء التصويت.

شملت حملة الدولة على الطلبة الإسلاميين حملة تضليلية أيضاً، إذ كان الطلبة الذين اختيروا من قبل المخبرين السريين في الحرم الجامعي أو المرتبطين بالحزب الديمقراطي الحاكم، ينقلون رسالة واحدة إلى الناخبين في الجامعة: أولئك الذين يسمون أنفسهم إسلاميين هم إرهابيون متنكرون. وكان هناك منشور بعنوان: «المضطهِدون الأذلاء» يغطي جدران جامعة حلوان بعبارات تصف الإسلاميين بأنهم مجرمون وقتلة: «الأصوات الإسلامية في الجامعة... هي تنظيمات غير مشروعة تطلق على نفسها اسم الإخوان المسلمين وتحاول بأسلوب زائف أن ترفع راية الإسلام والقرآن... وتحت هذه الراية المقدسة يرتكبون أسوأ الآثام. لقد كشفتهم قوات الأمن المصرية، وهم إرهابيون... لقد اتحدوا ليخربوا الأمن في مصر، ويشوهوا صورتها اللامعة أمام العالم».

حسم تكتيك الدولة الأمر بهزيمة المرشحين الإسلاميين وبفوز الطلبة المتحالفين مع الحزب الوطني الديموقراطي. فقد وضع الإسلاميون في السجن أو منعوا من ترشيح أنفسهم. غير أن مثل هذه الطرق العنيفة لم تجد في إخراج الحركة الدينية الأوسع نطاقاً عن مسارها. والحق أن الحملة الحالية على الإسلاميين ساعدت على تحويل الكثيرين في الحرم الجامعي إلى تبني موقف مناوئ للسلطات، وأدت إلى تشجيع نفس الصحوة الدينية التي أرادت قمعها، كما سلم بذلك إداري سابق في الجامعة.

وقال صوفي أبو طالب، وهو رئيس سابق لجامعة القاهرة في السبعينات، ويدرّس الآن في كلية الحقوق: «المشكلة مع هذا النهج أن النتيجة تكون عكس ما كانت الدولة تريده. فهم لا يميزون بين المعتدلين والمتطرفين. وقد كان هذا يتواصل على مدى سنوات عديدة. لقد حاولنا أن نشرح هذا لهم، ولكنهم يقولون: «سوف نأخذهم جميعاً، ثم نقرر فيما بعد من نحتفظ به في السجن ومن نطلق سراحه».

ولكن إذا واصلت الدولة اتخاذ إجراءات ضد أولئك المتدينين فقط، فسوف يظل هذا يؤدي إلى مزيد من العاطفة الدينية. وها نحن قد رأينا النتائج. فقبل عشر سنوات لم تكن لتجد عدد الطالبات المحجبات الذي تراه الآن. والمعتدلون الإسلاميون في ازدياد، ولن يغير من هذا اعتقال الطلبة الذين يعتقد أنهم متطرفون يستخدمون أسلوب العنف».

لقد تمت صياغة سيرورة تاريخ مصر الحديث، في شطر كبير منه، تبعاً لمجرى نشاط الطلبة، فثورة 1919، عندما اجتاحت الانتفاضات المسلحة والإضرابات البلاد احتجاجاً على رفض بريطانيا الاستقلال الكامل لمصر، إنما اندلعت عند كلية الحقوق بجامعة القاهرة. وكان حزب الوفد، في طليعة الاندفاعة الثورية على البريطانيين، يعتمد على الطلاب في تنفيذ توجيهاته. وقال عبد الرحمن، أمين اللجنة المركزية لحزب الوفد: «إنما تعتمد أمتكم، والوفد، عليكم، أيها الطلاب»[3]. وظل الطلاب يمثلون إحدى القوى الدافعة في حزب الوفد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ حسن البنا حملة تجنيد جريئة للطلبة في الإخوان المسلمين، وكان يراهم «القوة الضاربة» في تنظيمه[4].

وكانت الفترة التي تلت الثورة مباشرة، أي من سنة 1952 حتى الهزيمة المذلة في حرب 1967، هي المرة الوحيدة التي أيد فيها الطلبة المصريون على

وجه العموم السلطات المركزية. وكان هذا الولاء الجديد يرجع إلى حد بعيد، إلى هالة الزعامة التي تحيط بشخصية الرئيس ناصر الساحرة، الذي اعتبر على نطاق واسع بمثابة أب وزعيم وطني سوف يشبع تعطش المصريين إلى الإحساس بالكرامة. وما إن هدّأ عبد الناصر من ثائرة الشريحة الطلابية من السكان، وأخضعها بقوة شخصيته الآسرة، ثم حول الانتباه إلى «الكورة»، حتى استخدم سلسلة من الإجراءات القمعية لكبح جماح النشاط السياسي. فقط حُظرت المظاهرات، وكذلك توزيع المنشورات السياسية، واستخدام مجلات الحائط (ملصقات الشعارات السياسية التي تكتب أو تعلق على جدران الجامعات). وكان الجنود يتمركزون عند بوابات الحرم الجامعي في سنة 1954. وأصبح للحرس الجامعي، وهو قوات من الشرطة بالزي الرسمي تحت إمرة وزارة الداخلية، حضور ثابت في الحرم الجامعي ما زال مستمراً إلى هذا اليوم.

وأدى هذا كله إلى «تطهير» الجامعات من النشاط السياسي، امتد حتى حرب 1967، وذلك لأن حجم الهزيمة على أيدي الإسرائيليين ألقى ظلالاً من الشك على مشروعية مطامح ناصر العروبية. أمّا على الجبهة الداخلية، فقد برز الآن ما يكفي من الأدلة التي توضح إخفاقات برنامجه الاقتصادي. فارتفاع أعداد الخريجين، الذي فاقمته سياسات جماهيرية التعليم، لم يكن من الممكن امتصاصه داخل الاقتصاد على نحو فعال ومؤثر.

في السنة الدراسية التي بدأت سنة 1952 مثلاً، كان هناك 42485 طالباً في مؤسسات التعليم العالي، مع تخصيص نسبة 14٪ من ميزانية التعليم العام للجامعات. وبحلول السنة الدراسية 1962 قفز عدد الطلبة إلى 98537، مع تخصيص نسبة 21٪ من الميزانية للتعليم العالي[5]. وفي نهاية الحرب كان حلم جيل بأكمله قد تبخر، وجرى التخلي عن شباب مصر ليتوهوا في مكان ما بين

الطوباوية الاشتراكية الناصرية المجهضة، والماضي التقليدي الذي حسبوا أنهم تجاوزوه. فما الذي كانوا سيفعلونه؟

حطم الطلاب جدار الصمت المفروض في شباط / فبراير 1968، بعد ثمانية أشهر من الهزيمة على يد إسرائيل، عندما نظموا سلسلة من المظاهرات في جامعات القاهرة والاسكندرية، ثم انطلقوا خارجين إلى الشوارع. وحدثت الاحتجاجات بعد أن أصدرت إحدى المحاكم أحكاماً متساهلة على ضباط كبار في القوات الجوية المصرية عدوا مسؤولين عن الانهيار الكامل سنة 1967.

وحاولت الحكومة تبرير المظاهرات بالقول إن الاضطرابات تتصل فقط بحكم المحكمة، ولكن مطالب الطلبة التي صدرت في إعلان، كانت تعكس همومهم السياسية الوطنية. فقد طالبوا بحرية الصحافة وبإجراء تحقيق حول تدخل الشرطة في الجامعات، ووحشيتها ضد الطلاب، وتوضيح مسؤولية قادة القوات الجوية في الهزيمة، وبسحب أفراد الشرطة السرية من الحرم الجامعي[6].

واستمرت الاحتجاجات على نحو متقطع لعدة أيام، وهتف الطلبة بشعارات تدين نظام ناصر: «تسقط دولة المخابرات!»، «ناصر، هناك حدود للصبر... أيدناك في التاسع من حزيران / يونيو... واليوم نعارضك!»[7]. وكان الطلاب من كلية الهندسة هم المنتقدون الأكثر صراحة مع أنه من المفترض أن يكونوا المستفيدين الأساسيين من التعليم الجماهيري في عهد عبد الناصر، بعد أن تم إعدادهم ليقودوا مصر إلى عصر صناعي يتميز بالتقانة المتقدمة. وبدلاً من ذلك مثلوا طليعة الاحتجاجات الطلابية في مطلع السبعينيات، وأصبحوا فيما بعد العمود الفقري للحركة الإسلامية في الثمانينات.

واضطر ناصر إلى تقديم تنازلات للطلبة، فأمر بإعادة المحاكمة في قضية

ضباط القوات الجوية، وشكل مجلساً جديداً للوزراء، تضمن عدداً من أساتذة الجامعات لإظهار التزام الشعب بالإصلاح السياسي، ومنع الحرس من التدخل في أنشطة الطلبة، ورفعت الرقابة عن مجلات الحائط.

كان المسرح مهيئاً للسادات ليرث جيلاً من الطلبة الواثقين بأنفسهم، والمستعدين للمواجهة مع الدولة. ولم يضيع الناشطون في الحرم الجامعي وقتاً بعد موت ناصر ووصول السادات إلى السلطة سنة 1970، وشكل الطلبة عدداً من الجمعيات المستقلة، ركزت على قضايا مثل قضية الوطن الفلسطيني. وعقدت الاجتماعات العلنية لانتقاد سياسة الحكومة، وملأت مجلات الحائط التي حلت محل الصحف والمجلات، باعتبارها الوسيلة الأولى للتواصل، جدران الحرم الجامعي. وبعد وقت قصير من اعتلاء السادات سدة الرئاسة، استهل نهجاً جديداً تجاه جيل من الطلبة حرم من النشاط السياسي، وكان هذا بمثابة استجابة تميزت بمزج بين المجاملة، والتحفظ، والمناورة الماكرة. حيث عكس عدداً من سياسات عبد الناصر، وألغى الحرس الجامعي مؤقتاً، وأعاد اتحادات الطلبة المحظورة. وتزامنت إصلاحات السادات الأولى مع تزايد النشاط الديني في حرم الجامعات المصرية، ولا سيما في جامعة القاهرة، التي تعد مركزاً تختمر فيه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. ولم يكن من شأن هذه المحفزات الأولى للصحوة الدينية، مهما كانت عرضية وخالية عملياً من المضمون السياسي، أن تفشل في لفت انتباه زعيم مصر الجديد وهو يبحث عن طريق لتحييد اليساريين الذين كان يعدهم تهديداً لبقائه في السلطة.

وكان الرجل الذي عينه السادات ليراقب الطلبة الإسلاميين هو محمد عثمان إسماعيل. وحاولتُ على مدى شطر كبير من سنة 1997 أن أعثر على إسماعيل، الذي ظل على مدى السنين شخصية مبهمة وبعيدة عن الأضواء. وفي ذروة العنف المتطرف في مطلع التسعينيات، كررت إحدى المجلات اليسارية التي تنزع إلى الإثارة، لومها لإسماعيل على ظهور التطرف الإسلامي

المسلح. وعندما كان المتطرفون المسلمون يقتلون السياح الأجانب، أو يطلقون النار على الوزراء، كانت أصابع الاتهام تشير إلى إسماعيل، ولذلك لا غرابة في أن ينزع إلى الانزواء. وعندما وصلت إليه آخر الأمر، ناشدته مراراً أن يلبي طلبي بإجراء مقابلة معه. ووافق أخيراً.

عرفت أنني كنت قريبة من رقم 14 بشارع محمود بسيوني، عندما رأيت رهطاً من الرجال واقفين خارج مبنى من الآجر الأسمر بالقرب من مقهى «جروبي»، وهو من معالم القاهرة الشهيرة. وكان إسماعيل قد قال لي إن مكتبه قريب من جروبي. وعلى شاكلة كثير من الرجال الذين تقلدوا ذات مرة مناصب حكومية كان له رقباؤه الخصوصيون خارج المبنى الذي يقع فيه المكتب في حالة يقظة واحتراس. وحين دخلت المكتب وجدته جالساً خلف مكتب ضخم من خشب البلوط. وبدا وجهه مرهقاً كأنما صُبَّ من شمع بفعل التجاعيد العميقة التي زادته شحوباً. أما جسده الهزيل فقد بدا أشد هزالاً مقارنة بحجم المكتب الهائل. وطلب إلي أن أجلس في مقعد يواجهه، بينما جلس إلى يساره رجل أصغر سناً سرعان ما أدركت أن مهمته أن يحملق إليّ بما يكفي من المدة والحدة كي أشعر بأنني مهددة ومكرهة على المغادرة، أو أنني مضطربة وقلقة إلى درجة يهدأ روعي باللغو والهراء.

زمجر إسماعيل بصوت كفرقعة السوط، وازداد صريره إزعاجاً مع كل سيجارة جديدة يدخنها: «نريد أن نسوي مسألة مهمة. أنا لا أعتزم الحديث عن الإسلاميين والسادات». صعقت. إذن، لِمَ وافق على المقابلة؟ وأي شيء آخر حسب أنني أريد الحديث عنه؟

قبل أن أتمكن من الجواب، قاطعني صوت رجولي قائلاً: «لماذا تساند السياسة الأمريكية اليهود؟»، والتفت وتابعت مصدر الصوت لأكتشف بضعة رجال جالسين على أريكة طويلة تستند إلى الجدار وراء مقعدي، وهم ينظرون إليّ محملقين، ويتهامسون ويتضاحكون فيما بينهم.

ثم أخذ إسماعيل يتحدث عن نفسه وعن إنجازاته عندما خدم تحت إدارة السادات وأعلن قائلاً: «كنت محامياً، لا مجرد موظف حكومي». وحين مضى إسماعيل في حديثه حاولت أن أتجاهل النظرات المحمومة الباردة للشاب الجالس عن شماله. ودخل غلام يقدم القهوة (وهذا طقس لازم في حالة زيارة أي شخص في الشرق الأوسط)، ولكن لفتة الضيافة الكريمة هذه جاءت غير ملائمة للجو العدائي الذي خيَّم على الغرفة.

وفجأة قال إسماعيل يبوح بسر دون تفكير: «أنا لا أريد، لأسبابي الشخصية الخاصة، أن أناقش التفاصيل حول الإسلاميين، ولكني أريد أن أسلم بأنني أنا الذي أنشأ الجماعات الإسلامية في الجامعات، وقد كنت على الدوام ضد الفكر الماركسي».

وبعد اعترافه العلني، تابع دفاعه عن نفسه، قائلاً: «ليس هناك علاقة بين الإسلاميين سنة 1972 وجماعات العنف المسلح الحالية. ولا ينبغي الآن الربط بين المتطرفين المسلحين والدين. لقد كانوا في السبعينات مسلمين صادقين، وأفكارهم مبنية على الدين».

وقلت أسأله: «هل هدد اليساريون رئاسة السادات حقاً؟».

«كلا، لم يشكلوا تهديداً حقيقياً، فبحكم طبيعتهم ذاتها ما كان بمقدورهم أبداً تشكيل حركة دائمة في مصر. هذا بلد متدين، ولكن السادات كان يكره الأفكار الماركسية، وضغط عليه اليساريون كثيراً. لقد أهانوا زوجته، وأصبحت المسألة شخصية، وكان من المستحيل إجراء حوار مع هؤلاء الأشخاص، ولم يكن بد من تسديد ضربة إليهم، وإيقافهم قبل أن ينتشروا».

وأدرك إسماعيل أنه قد كشف عن أكثر مما خطط له، وفجأة أنهى المقابلة، قائلاً: «والآن اشربي قهوتك، وانصرفي».

ربما لن تتضح حقيقة أن اليساريين كانوا مجرد مرحلة عابرة، من دون أية جذور راسخة في المجتمع المصري، إلاَّ في حالة إدراك طبيعة الحدث بعد

وقوعه. ولكن موجة ثورات الطلاب العفوية في ذلك الوقت كانت تشكل سبباً لأن يتوجه التفكير عكس ذلك. كان السادات قد وعد بأن سنة 1971 ستكون سنة الحسم، وقال إنه سيعلن الحرب على إسرائيل لاحتلالها سيناء في حرب 1967. وكانت هذه المسألة ذات أهمية بالنسبة لليساريين الذين اعتبروا الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بمثابة صيحة الحرب عندهم. ولكن في خطبة 13 كانون الثاني / يناير 1972، شرح السادات قائلاً إن الوقت لم يأزف بعد للحرب. إذ خلقت الحرب الهندية ـ الباكستانية «ضباباً سياسياً»، كما حاجج السادات، ولم يكن بالمستطاع جر الاتحاد السوفيتي، المتورط في ذلك النزاع، والملاذ العسكري لمصر، إلى خوض معركتين في وقت واحد.

وعندما قرأ الطلبة عن هذه الكلمة في الصحف، شرعوا على الفور في التجمع في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، حيث كانت تنشط على وجه الخصوص مجموعة تدعى جمعية مؤيدي الثورة الفلسطينية. وبعد يومين من إلقاء الكلمة، حدث اعتصام دام أربعة أيام، وتركز على تبرير السادات لتأخير الحرب. واستمر الاعتصام في جامعة القاهرة، وفيما بعد في جامعة عين شمس (في القاهرة أيضاً)، مع تعمق الجدل السجالي وتحوله إلى أزمة سياسية. والتقى وفد من الطلبة بأعضاء من البرلمان المصري، وطالبوا فيما بعد بلقاء مع السادات نفسه.

وفي 24 كانون الثاني / يناير، قررت الدولة أن تشرع في العمل، فأعطى وزير الداخلية الأوامر باقتحام جامعة القاهرة واعتقال الطلبة[8]، وأثار هذا الإجراء مزيداً من غضب الطلاب في الحرم الجامعي، فزحف حوالى 20,000 من الطلاب الغاضبين إلى وسط القاهرة في أول احتجاجات تنظم في الشوارع ضد رئاسة السادات، ثم اعتصموا في ميدان التحرير في قلب القاهرة لكن الشرطة فرقت المظاهرة في النهاية واعتقلت المئات من الطلبة.

وقال كمال أبو المجد، وهو محام ذو ثقافة غربية رفيعة، كان وزيراً للشباب في عهد السادات، مستذكراً عناد الطلبة وتصلبهم، وجهوده التي

أخفقت في التفاوض معهم قبل أن تنطلق المظاهرات: «كان السادات محقاً فيما فعل بنسبة 100٪». وكان أبو المجد يشير إلى قرار الرئيس بتأخير إعلان الحرب على إسرائيل. لم يكن من الممكن بدء الحرب في وقت أقرب. وأنا أعرف لأنني كنت مطلعاً على مقدرة أسلحتنا... ولم يكن دفاعنا الجوي قد اكتمل بعد، وكان مدى قوة نيرانهم (أي الإسرائيليين) أكبر من مدى قوة نيراننا».

وربما كان الطلبة اليساريون على شيء من السذاجة سياسياً، ولكن كان من الصعب تجاهلهم. فقد ظفروا بتأييد واسع بين صفوف الطبقة الوسطى المصرية، وهم يبحثون عن طريقة تأسيس الشعور بتقدير الذات للبلد بعد الهزيمة سنة 1967، وكانوا تواقين إلى مجتمع مدني يكون ترياقاً للنظام السياسي القائم على درجة عالية من السيطرة والتحكم والمركزية، موروث عن ناصر. وقال هاني شكر الله وهو من كبار اليساريين في ذلك الوقت في جامعة القاهرة، ومدير تحرير جريدة «الأهرام ويكلي» الرسمية الصادرة بالإنكليزية، يستعيد ذكرياته مندهشاً: «كنا متغطرسين إلى حد بعيد في ذلك الوقت، وكان هذا وقت الأحلام الكبيرة. كنا نشعر أننا ندير الجامعة، وحسبنا أن في وسعنا إدارة البلاد. وعندما ذهبنا إلى البرلمان للقاء النواب خاطبناهم بكلمة أنت: مستخدمين الصيغة غير الرسمية للمخاطبة في العربية وفي النهاية حصل اليساريون على مرادهم، وذهب السادات إلى الحرب مع إسرائيل في تشرين الأول / أكتوبر 1973، واستعاد جزءاً من سيناء، وأعلن النصر، وأزالت الحرب السأم الذي كان آخذاً بخناق الأمة. ومع ذلك فمهما كان حجم التأييد الذي ربما ظفر به السادات فإنه سرعان ما انطمس بالتحول في سياسة الخارجية نحو الولايات المتحدة، واتفاقية الصلح مع إسرائيل. كما أن إصلاحاته الداخلية التي تركزت على اقتصاد السوق الحر، أثارت السخط بين صفوف الطلبة والطبقة الوسطى التي تنبأت، وهي على صواب، أن لن يستفيد من ذلك إلاّ النخبة. وكان من آثار الحرب وجود أربعة تيارات سياسية على وجه العموم، في الجامعات،

اليسار الماركسي المتطرف، والناصري اليساري، والإسلاميون، واليمين؛ الذي كان يؤيد سياسات السادات الجديدة.

كان وائل عثمان، وهو ابن عالم أزهري عمل قاضياً في المحاكم الشرعية، طالباً في كلية الهندسة بجامعة القاهرة عندما انتهت حرب 1973. وكان يعتقد أن مشاعر السعادة والبهجة التي عمت أرجاء البلاد سوف يزيل في النهاية كل الألم واليأس ـ من بقايا تراث ناصر. فقد أراد الحرية والعدالة، وآمن أن الإسلام هو الحل. وكان يأمل أن يقنع زملاءه من الطلاب بأن الدين ليس مجرد الطقوس، بل يمكن أن يكون نظاماً شاملاً للحياة الحديثة.

ولم يكن عثمان قد قابل عصام الغزالي أبداً، وهو طالب هندسة آخر، ولكن لديهما الكثير من القواسم المشتركة. فالغزالي هو أيضاً ابن عالم أزهري، وكان، مثل عثمان، يعرف عن الدين أكثر مما يعرفه معظم الطلبة. وبينما كان الغزالي شاعراً طموحاً كان عثمان يرى نفسه كاتباً. وكان الغزالي قد قرر، حتى قبل أن تبدأ الحرب ـ أن يشكل أول جماعة إسلامية في جامعة مصرية. وتمخض عن هذه الفكرة مؤتمر طلابي في أيلول / سبتمبر 1972، في المنصورة، وهي مدينة كبيرة في دلتا النيل.

تمثلت الخطة في تأسيس جماعات إسلامية في مختلف كليات الجامعة، بدءاً بكلية الهندسة، وقالوا إن الجماعات سوف تعرف الطلاب على الدين من خلال الأنشطة الاجتماعية، وصلوات الجماعة، وسيتم تنسيق الأنشطة عن طريق اتحاد طلبة جامعة القاهرة الذي ترعاه الدولة، ولكن الجماعات الإسلامية ستجمع أموالاً مستقلة؛ وسيطلق عليها اسم جمعيات الشباب الإسلامي، وستكون مبنية على أساس الجمعيات التي تفتقد التماسك البنيوي. وخلافاً لهذه الجمعيات الأخيرة، سوف توالف المجموعات الإسلامية الجديدة بين الشعور الديني المتنامي وبين القومية المتوقدة التي تجلت للعيان بعد الحرب. ومنح

الشيخ محمد الغزالي، وهو من أكثر الأزهريين نفوذاً، مباركته لهذه الفكرة في مؤتمر آخر عقد بعد شهور قلائل في تشرين الثاني / نوفمبر 1972.

وكان عصام الغزالي بطيئاً في متابعة الخطة، فقد ظل يجرب أفكاره في الشعر الذي كتبه ووزعه في كلية الهندسة في جامعة القاهرة: «المصلون يدعونك. لا تدع خيط الحرير يفلت منك. الجماعة في انتظارك... قاعدون على البسط. وهم لا يقلبون شفاههم غير مبالين. بل مجتمعين في المساجد، فاذهب إليهم، وعندما تصل إلى الجمع الكبير، سوف تقول: «الله أكبر» نحن وراءك... وسيقودنا حبنا جميعاً».

في هذه الأثناء، كان عثمان يكشف عما في نفسه في مجلات الحائط الدائمة التي كان يكتبها في الجامعة: «عندما أسمع أحداً يقول: «ما هي مصر؟ أقول: مصر وطني، غير أني أتساءل: ما الوطن؟ أهي قطعة من الأرض يولد فيها الفرد ليعاني؟ أم تراه المجتمع الذي يجعله يفقد احترامه وإنسانيته؟».

وعندما أطلق سراح القادة الأساسيين في الإخوان المسلمين سنة 1971، وسع التنظيم نفوذه في الجامعات، حيث سعى إلى استخدام الحرم الجامعي منبراً لإعادة اندماجه في المجتمع المصري. وقال لي الموظفون الذين كانوا ذات مرة في إدارة السادات أن الرئيس كان يعقد اجتماعات سرية، مع كبار أصحاب الأدوار في الإخوان ليحظى بتعاونهم واستدعى السادات الأعضاء المؤثرين من بين محيط أصدقائه، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان، مؤسس شركة المقاولون العرب، ليكونوا ضباط ارتباطه بالإخوان.

وفي مطلع السبعينات كانت أنشطة الإخوان في الجامعات غير مرئية تقريباً. وكان التنظيم يعمل من خلال اتصالات معروفة لإنشاء أثر ضئيل من النفوذ. وكان الطلبة الذين كانوا أبناء أسر لامعة في الإخوان، يعينون لبدء النشاط في الحرم الجامعي. وأثارت الجماعة اهتماماً بين الطلبة عن طريق إرسال بعض قادتها الأكثر إلهاباً للمشاعر، مثل عمر التلمساني، لإلقاء

المحاضرات في الحرم الجامعي. وبعد أن رأى وائل عثمان، وعصام الغزالي، اللذان لم يكونا قط أعضاء في التنظيم، الاستجابة المرحبة لمبادرات الإخوان، أخذا في تشكيل جماعات إسلامية في كلية الجامعة، وسرعان ما اكتشفا وجود لاعب آخر لم يسبق لهما أبداً أن اشتبها به حتى تلك اللحظة. وقال لي وائل عثمان: «عندما أصبحنا ظاهرين في الجامعة، حاولت الدولة أن تختارنا للتعامل معها، ودعينا إلى اجتماع مع محمد عثمان (إسماعيل) وعرض هذا علينا 10,000 جنيه، وقال: خذا هذا المال لتنفقاه على أنشطتكما، وسوف ننظم مخيماً صيفياً لكل المجموعات الإسلامية في كل الجامعات في مصر، وستكون أنت القائد».

«وكنا نعرف بالطبع أن هذا المبلغ كان أكثر مما ينبغي لأنشطتنا. وكان هذا ينطوي على دلالة تفيد أنه رشوة. لقد كان يعرض علينا كثيراً من المال ليكون في وسعنا أن نحتفظ بقدر كبير منه لأنفسنا. فقلنا له إننا لا نريد مساعدته ورفضناه».

وكان لإسماعيل الذي كان في تلك الأيام أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي الحاكم، نظرية مؤداها أنه إذا توافر للإسلاميين من المال ما يكفي لتمويل أنشطتهم فسيكون في وسعهم أن يحلوا محل مثيري المشكلات من اليساريين المعارضين للسادات. وفي هذه المرحلة الحرجة كان يعرف أنه لا بد من الحفاظ على التوازن بين التيارات السياسية الأربعة في الجامعات. وكان الإسلاميون جميعاً يحتاجون إلى دفعة طفيفة. وادعى وائل عثمان أن إسماعيل عرض في مرة واحدة 1.5 مليون جنيه مصري، له وللآخرين المتعاطفين مع الإسلاميين ليقوض وضع اليساريين في جامعة القاهرة، وعندما رفض وائل عثمان المشاركة في مشروع إسماعيل أقام إسماعيل مخيم الشباب في موقع خارج الاسكندرية، وواصل جهوده لتكوين نشاط إسلامي بتجنيد الطلبة من ساحات حرم الجامعات غير الخطرة من الوجهة السياسية، مثل الكشافة والنوادي المسرحية.

وإلى هذا اليوم يظل تورط إسماعيل ونفوذه مادة لنقاش ساخن. على أن الحكمة المتعارف عليها، والمنتشرة على نطاق واسع في الكتب والمقالات هي أن إسماعيل شجع الإسلاميين لحساب السادات وزرع جذور الحركة التي ازدهرت متحولة إلى الجماعات المقاتلة التي تكافح مصر ضدها اليوم. على أن الإسلاميين يزعمون، على كل حال، أن أنشطة إسماعيل لم يكن لها سوى تأثير هامشي، إذ كان الطلاب متلهفين على التعليم الديني والتوجه الديني، فيما يقولون وقد كان الإسلاميون قادرين على إنشاء مجموعات تلبي حاجات الطلبة وتجتذب مجموعة ضخمة من الأتباع، بحكم حقهم الطبيعي.

وقال كمال سيد الحبيب، وهو زعيم جماعة الجهاد المقاتلة في الثمانينات، الذي لبث في السجن عشر سنوات لتآمره على قتل السادات، يشرح لي: «كنت في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، في السبعينات، وكنت أشارك في الحديث إلى الطلبة عن أهمية العودة إلى الإسلام... وكان جيلي قد ربي على فكر ناصر والناصرية، غير أن ما اكتشفناه في الواقع كان مختلفاً عمّا كان يقال لنا، وكنا في حاجة إلى حل آخر.

وكانت الجامعة، ببساطة، هي المؤسسة التي تم فيها التعبير عن التغيير في المجتمع بوضوح بالغ. وعندما اكتشفت الدولة الانبعاث الإسلامي حاولت أن تستخدمنا لمواجهة اليساريين الذين كانوا مسؤولين عن مظاهرات سنة 1972».

وحتى لو كانت أنشطة إسماعيل أعانت، ببساطة، على تضخم صفوف الطلبة الإسلاميين، فسوف يكون مما لا مندوحة عنه أن تتنامى أعدادهم، ببساطة، لأن الجامعات، والمجتمع ذاته، كانا في عودة إلى الإسلام. ففي أوائل السبعينات كان روح الانبعاث الديني في الجامعات يوجه التيار الرئيسي في المجتمع. وكما شرح ذلك أحد زعماء الطلبة من أسيوط، «في المجتمعات المحلية الصغيرة، في الصعيد، كان المجتمع جماعة (جماعات إسلامية)

وكانت الجماعة مجتمعاً. ولم يكن هناك تمييز بين الاثنين. وكان إسهام السادات في نهوض الإسلاميين غير مباشر، بدلاً من أن يكون مباشراً، وذلك أنه لم يقف في طريقهم، ببساطة. والفرق بين نهجه ونهج مبارك، مثلاً، مصور في تجاريب الطالب، مهدي، والطالب الكردي. فبينما كان السادات يسعى إلى التكيف والمجاملة، كان مبارك يسعى إلى الاستئصال. وبينما السادات يحاول أن يخطب ود حلفاء لحكومته، كان مبارك يواجه مواجهة مباشرة، ما كان يفهمه على أنه التحدي الإسلامي لسلطته.

وكانت حقيقة أن الطلاب من كل الطبقات الاجتماعية كانوا يتمكنون من الوصول إلى التعليم العالي لأول مرة مسؤولة دائماً وإلى حد بعيد عن انصهار الجامعة والشارع. وقد عزز سلطان الطلبة مجرد أعدادهم، فقد ارتفع عدد الطلبة المسجلين في الجامعات العامة من 200,000 إلى حوالى نصف مليون[9]. وحين أتاحت الدولة للطبقات الوسطى والدنيا الوصول إلى البرج العاجي، كانت تشجع، من دون قصد، الناشطين السياسيين الذين حملوا أعباء حياتهم المتسمة بالحرمان، إلى فصول الدراسة، حيث كانوا يواسون أقرانهم ويبحثون، بأساليب مثالية، عن حلول بعيدة المدى.

على أن الظروف القائمة في الجامعات أضيفت إلى رغبة الطلبة الملحة في التغيير. ففي قاعات المحاضرات، التي ينحشر فيها المئات، كان يضطر اثنان أو ثلاثة من الطلبة إلى الاشتراك في مقعد واحد. وقد تضخمت نسبة الطلبة إلى المدرسين في أواسط السبعينات إلى أواخرها تضخماً بالغاً حين هرب الكثير من أساتذة الجامعة المؤهلين من مصر إلى البلدان الغنية المنتجة للنفط في الخليج العربي، حيث كانت الأجور أعلى بما يصل إلى عشرة أضعاف. وكان معظم الطلبة لا يستطيعون تحمل قيمة الكتب المطلوبة، وهي المصدر الوحيد للتعليم في معظم المناهج. وكانت أحياء المعيشة في بيوت الشباب الجامعية، في كثير من الأحيان أسوأ مما كانت عليه منازل الطلبة، هناك في قراهم

ومدنهم، إذ تجد حجرات صغيرة مهملة تؤوي اثنين أو ثلاثة من الطلبة في وقت واحد، وحتى قبل أن يصل الطلبة الذين يعيشون في المدن الرئيسية إلى الجامعة كل صباح، كانوا يتحملون حافلات متخمة بركابها، الذين احتشدوا فيها احتشاداً بلغ منه أن المسافرين، يتعلقون في أحوال نموذجية، بأبوابها ونوافذها في الطريق إلى وجهاتهم. وفي مجتمع مفرط في الاحتشام كمصر يعد الافتقار إلى مكان خصوصي انتهاكاً لحرمة العادات والأعراف الجنسية، فالتدافع والتصادم، والاحتكاك بين النساء والرجال في حافلة يمكن أن يكون مصدراً كبيراً للقلق. وقد احتج طبيب نفسي كان من الطلاب الناشطين في الثمانينات، بأن الأمل في مزيد من المكان العمومي كان واحداً من أعظم أسباب انجذاب الطلبة إلى الإسلاميين. ولما كانت الدولة تتصرف شأن الوالدين الغائبين، إذ تقدم المأوى الأساسي، ولكنها لا تقدم وسيلة أخرى للحفاظ على الحياة، فقد كان الطلبة يحملون على تولي أمور مصيرهم بأنفسهم.

وفي الخلفية ـ حيث كانت تزداد الأنشطة الدينية المنظمة في الحرم الجامعي، ويزداد السخط على الأحوال في الجامعة. وكان السادات يكشف عن ميوله نحو الغرب، كانت أولى الحوادث المثيرة للمقاتلين المسلحين الإسلاميين. فحين كان الإسلاميون المعتدلون يشكلون الجماعات في الجامعات، كانت فروع متطرفة، تنزع إلى العنف تطور وراء الكواليس. وفي سنة 1974 نشبت أول حادثة عنف إسلامي في كلية عسكرية في ضاحية مصر الجديدة، بالقاهرة. وذلك أن جماعة مغمورة من طلبة الكلية الحربية، يقودها فلسطيني يدعى صالح سرية حاولت أن تثير ثورة. وكان هدفها أن تدبر انقلاباً وتقتل السادات لكي تؤسس حكماً إسلامياً. وعلى الرغم من أن المحاولة لم تكن ناجحة فقد كانت، على ما يبدو تجربة رسمية لقتل الرئيس في سنة 1981، وسجلت الظهور الأول لكفاح سياسي مسلح جديد لم تكن البلاد قد شهدت مثله على مدى عشرين سنة تقريباً. وكان يعتقد أن سرية ينتمي إلى حزب

التحرير الإسلامي العربي الشامل، الذي شكل سنة 1950، وفي صورة رد فعل على هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948 التي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل. ولم يكن مضى على سرية في مصر سوى ثلاث سنوات، ولكن كان قد حشد مجموعة من الأتباع مع ذلك. وكانت عقيدة حزب التحرير تتركز على الحاجة إلى إجراء جذري لأسلحة المجتمع. وكان الإسلاميون المعتدلون، كالإخوان المسلمين، على النقيض من ذلك، يعتقدون بوجوب إقامة مجتمع إسلامي أولاً، ثم يكون تغيير النظام السياسي. وأحبطت المؤامرة في الكلية الحربية عندما فتح الحرس النار على الانقلابيين الطامحين.

أمّا في الخلف، أي في الجامعات، فقد كان الطلبة الإسلاميون على العموم يعارضون نهج سرية القائم على العنف، وقد أدانوا الهجوم على الكلية، ولكن الحادث أثبت أنه معلم من معالم تطور الحركة الطلابية، إذ عرض نهجاً آخر تجاه المظالم التي كان الطلبة قد أخذوا يعبرون عنها. وما من شك في أن العنف ضد الدولة لم يكن ظاهرة جديدة في تاريخ الحركة الإسلامية في مصر. وعلى كل حال فقد كانت حكاية الكلية الحربية هي التعرض الأول لبديل العنف الذي أتيح لطلبة جيل السبعينات. وفي النهاية أوحى متطرفون من أمثال سرية، إيحاءاً غير مباشر، إلى بعض الطلبة المتدينين، أن يقرروا أن العنف، بدلاً من الأسلحة التدريجية للمجتمع، هو الطريق الأكثر فعالية لتحقيق أهدافهم. وكان الطلبة الإسلاميون في الجامعات الرئيسية قد شكلوا، في هذه الأثناء، في نهاية سنة 1973، بصورة رسمية، الجماعة الإسلامية. وانضم قادة الطلاب، مثل عصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح، وإبراهيم زعفراني، الذين كانوا ناشطين في الجمعيات الدينية في القاهرة والاسكندرية، إلى قوى ليؤسسوا الجماعة الجديدة بصورة رسمية. وكانوا يترددون حتى ذلك الوقت في إعلان وجود تنظيم ذي توجه إسلامي على مستوى الأمة، ولكن في ذلك الوقت كانت حكومة السادات قد أوضحت أن الدولة لن تقف في طريق الإسلاميين، ووعد

الرئيس، في الحقيقة في سنة 1974، بأن يجعل اتحادات الطلبة أكثر ديموقراطية، وأكثر انسجاماً مع قيم المجتمع السائدة. وأصبح هذا الوعد قانوناً في سنة 1976، بالإعلان الرسمي عن أن أهداف الاتحاد «تعميق القيم الدينية بين الطلبة». وحين تهيأت مصادقة الدولة الضمنية، والمساندة المضمونة على أرض الحرم الجامعي في الجامعات، من خلال عملهم السابق في الجمعيات الدينية، بات الإسلاميون الشباب مهيئين لبذل كل طاقاتهم في إقناع الملايين من الطلبة بالرجوع إلى الإسلام.

وكان الهدف الأول للجماعة الإسلامية تحضير المرشحين لدخول انتخابات اتحاد الطلبة في سنة 1975. وكانت اتحادات الطلبة التي يتم تمويلها من قبل المجلس الأعلى للشباب والرياضة تدار من قبل اليساريين الذين كانوا يركزون جهودهم على الأحداث الاجتماعية. وكان الإسلاميون يعارضون هذه الأنشطة التي كانت تتضمن حفلات مختلطة بين الجنسين كانت تقدم فيها المشروبات الكحولية. وكانوا يعتقدون أن من الواجب ترك أمثال هذه الحفلات، وممارسة حياة دينية وسياسية في الحرم الجامعي بدلاً منها.

وفاز مرشحو الجماعة الإسلامية بالسيطرة في ثمانية من اتحادات الطلبة من أصل عشرة في جامعات البلاد، في سنة 1976. وكتب أبو الفتوح سنة 1977، يشرح كيف فسر الإسلاميون أغلبيتهم الكبيرة في الانتخاب: «في السنة الماضية، عندما اختارت الجامعة عناصر إسلامية لتوجيه الاتحاد، كانت تعلن عودتها إلى أصولها»[10] وسرعان ما استفادوا من انتصارهم المؤثر، الباعث لإعجاب، وصمموا لأنفسهم دوراً كان يجمع بين واجبات قوة شرطة الأخلاق وواجبات الموجه الديني، أو المعلم. وفي محاولة لفرض قواعد مقبولة للسلوك بين الجنسين تم تأسيس نظام حافلة للطالبات تقيهن من الاحتشاد الزائد ونظرات الرجل الفضولية في وسائل النقل العام. وفي البداية استأجر الإسلاميون الحافلات، ثم مضوا خطوة أبعد بجمع مبلغ كاف من المال لشرائها

بأكملها، كما عمل الإسلاميون أيضاً من أجل فصل الذكور عن الإناث في الفصول الدراسية، وهي سياسة تم تبنيها في النهاية على نحو متفرق في بعض الكليات في الصعيد. وقد عبر طالب متدين عن سبب الفصل بين الجنسين: «نحن لا نعترض على تعليم البنات، ولكن هل يترتب عليهن أن يكن غير محتشمات، وأن يرتدين أحدث الأزياء؟ أتراها أنموذجاً للأزياء أم طالبة؟ وكيف يستطيع الطلاب الذكور أن يركزوا انتباههم على ما يقوله الأستاذ وهم يجلسون إلى جانب فتاة غير محتشمة؟ وكيف نستطيع أن نخلط الزيت بالنار من دون أن نتوقع انفجاراً؟»[11].

وكانت تباع للطالبات الثياب المحتشمة والملابس الدينية، كالتنورات التي يبلغ طولها إلى الكاحل، والخمار، وهو الحجاب الطويل الذي يؤطر الوجه ويمتد إلى الخصر، وحتى الزيجات كان يتم ترتيبها، وفقاً للأعراف والتقاليد الإسلامية، وكانت تحظر أية أنشطة يفهمها الإسلاميون على أنها لا أخلاقية: فألغيت الأفلام وتم وقف الأمسيات الراقصة. وفي سنة 1977، أمر العميد في كلية الزراعة بجامعة أسيوط، الفصول الدراسية بالتوقف لصلاة الظهر استجابة لمطاليب الطلبة الإسلاميين[12].

وكان الإسلاميون يقيمون سوقاً للكتاب ويبيعون الكتب الجامعية، التي تعد في العادة باهظة، للطالب المتوسط، بأسعار مخفضة، كما كانوا يعرضون أيضاً دروساً خصوصية رخيصة، وهي ضرورة للنجاح في كثير من المناهج التي كان ضعف التعليم في الفصل الدراسي شائعاً فيها. وكان جاذبية رسالة الإسلاميين، التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع الدولة، المتصلبة، اللامبالية، واضحة للناس جميعاً، وحتى لأبناء النخبة المصرية وبناتهم.

وقال سميح سراج الدين، وهو سليل الأسرة التي أسست حزب الوفد المؤيد للاستقلال وطالب بجامعة القاهرة، في أواخر السبعينات، يستعيد ذكرياته: «أتذكر الإسلاميين أناساً جادين كانوا يريدون أن يساعدوا الطلبة

بإخلاص. ولم أكن في الحقيقة متديناً إلى هذا الحد، ولكني كنت أذهب إلى اجتماعاتهم». كما قال بعد سنوات «كانوا هم الوحيدون الذين يفعلون أي شيء في الحرم الجامعي».

وكانت الجماعة تنظم مخيمات أثناء العطل الصيفية لتعليم القرآن والحديث. وكانت هذه الاجتماعات تعقد على أراضي الحرم الجامعي حيث كان يجري تلقين الطلبة عقائد الإسلام. كما كانت تقام المخيمات الصيفية. التي تمولها الدولة، في الريف كل سنة أيضاً. وكانت المخيمات تفصل وفقاً لتلك التي كان ينظمها الإخوان المسلمون في الخمسينات، ولكن برنامج الإسلاميين في السبعينات اختلف عنهم في أنه لم يكن يقدم دراسات دينية فحسب، بل كان يقدم أنشطة رياضية[13]. وكانت «الأسابيع الإسلامية» المصممة تصميماً خاصاً، تستخدم لإعلام الطلبة بموقف الجماعة من قضايا المرأة، والكفاح الوطني من أجل وطن للفلسطينيين، والأقليات المسلمة في أنحاء العالم وكانوا ينظمون أيضاً جلسات كبرى للصلاة يحضرها دعاة مشهورون في قلب مدينة القاهرة، في ساحة عابدين، فكانت تجتذب مئات الألوف من المصلين.

وكانت الرؤية والأفكار في ذلك الوقت بسيطة وسطحية: كما قال لي عصام العريان 1997، بينما كان في السجن. وقال إنها تعمقت مع الزمن ومع القيام بقدر كبير من النشاط والاحتكاك والإصغاء إلى المحاضرات التي يلقيها كبار الدعاة من الإخوان المسلمين. وفي المخيمات حيث تعودنا أن نقضي أسبوعين أو أكثر نمارس حياة إسلامية صرفة، في الصلاة وقراءة القرآن... وكل هذا كان له أثر كبير في صياغة أفكارنا التي تبلورت في أواسط السبعينات».

وفي سنة 1977 كانت الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمون، يحكمون سيطرتهم على اتحادات الطلبة وكانت رسالة الجماعات ورموزها تزداد تطرفاً.

وكانوا في قمة سلطانهم ـ وكل ذلك مقترن بمباركة الدولة على أن بعض الإسلاميين الذين أجريت معهم مقابلة أنكروا أن الجماعة كانت تقبل تمويلاً يعتد به من الدولة سوى الأموال التي كان يعاد توزيعها من استحقاقات الطلبة التي تعد حقاً قانونياً لاتحادات الطلبة. وكان من الصعب تمييز أعضاء الجماعة من أعضاء الإخوان. وعلى العموم كانت الجماعتان تتعاونان من أجل الهدف المشترك وهو تهيئة الأرض من أجل دولة إسلامية.

وكانت العلائم الخارجية الدالة على نفوذ الجماعات الإسلامية واضحة جلية في كل مكان. كان الطلبة الذكور يطلقون لحاهم ويرتدون الجلابيات ليظهروا ولاءهم للجماعة وكانت النساء يرتدين الحجاب والتنورات الفضفاضة ليظهرن ولاءهن وتقواهن. وكان الإسلاميون ينصبون الأكشاك ليبيعوا نماذج كثيرة من البسط للصلاة، والسواك، وهو عود من خشب طيب الرائحة كان يستخدم في أيام النبي ﷺ لتنظيف الأسنان. وتكشف منشورات الجماعة عن ميل الإسلاميين إلى الأفكار المتطرفة عند سيد قطب. ففي ذلك الوقت كان قطب هو الإيديولوجي المفضل على حسن البنا، وذلك، من ناحية، لأن أفكاره كانت أقل حاجة إلى تركيز الذهن، وأسهل تمثلاً. كما كان العلاج الذي يقترحه قطب ملموساً بدرجة أكبر، إذ كان يدعو إلى العمل المباشر ومن الممكن الدعوة إليه بقاموس من مصطلحات مألوفة. «إنهم (أي الطلاب) يثورون على حياتنا المفعمة بالجاهلية (أي الجهل والأخلاقية). ولا يثقون بوسائل الإعلام لأنهم يرونها وسيلة للغزو الفكري... وهم يرون التلفزيون على وجه الخصوص مطرقة تدمر الأسرة المصرية بنوع برامجها الذي تقدمه». كما شرحت مجلة الدعوة «وهي مجلة تصدر عن الإخوان المسلمين»[14]. كما أفادت إجراءات السادات الاستفزازية في زيادة الحرارة داخل حركة الطلبة. ففي تشرين الثاني / نوفمبر 1977 قام بزيارة القدس استعداداً لمعاهدة مصر للسلام مع إسرائيل، وحدثت رحلة السادات في ظرف حرج، من تطور حركة الطلبة.

ففي ذلك الوقت كان الطلبة المتطرفون داخل الجماعة يفكرون في تحول عنيف وطرق يفترقون فيها عن المعتدلين، مثل عصام العريان وعبد المنعم، وأبو الفتوح الذين كانوا عندئذ متحالفين تحالفاً حازماً مع الإخوان المسلمين. وقد أثارت زيارة السادات لإسرائيل غضب الكثير في مصر وأضفت المصداقية على الموقف المتطرف. وكان هذا أمراً لا يمكن الدفاع عنه على قدر ما كان ذلك يهم أي طالب داخل الجماعة الإسلامية. فكيف أمكن «للرئيس المؤمن» الذي انتحل لنفسه هذا اللقب، أن يزور الكيان الصهيوني في الوقت الذي يقبل فيه المصريون على دينهم ويتسابقون لنصرة القضية الفلسطينية؟

على أن زيارة السادات لم يكن ينظر إليها على أنها تحد للانبعاث الإسلامي، أو صفعه على وجهه، فحسب بل كانت لها آثار أعمق بالنسبة لمجتمع المؤمنين، أي «الأمة» وكان هناك، في أذهان الإسلاميين، داخل الجامعات وخارجها، ارتباط بين تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وبين تحقيق أهدافهم المتمثلة في توحيد المسلمين في مصر وفي كل أرجاء العالم الإسلامي، لقد قدمت الحربان، في سنة 1967، وسنة 1973، قضية هي في صميم الموضوع. وكان الإسلاميون يحتجون بأن العرب هزموا سنة 1967 لأنهم كانوا يفتقرون إلى التقوى. وفازت إسرائيل، من الناحية الأخرى، لأنها ادعت أنها تقاتل من أجل اليهود في أنحاء العالم. ولكن في 1973، عندما كانت عبارة «الله أكبر» هي صيحة النفير بين الجيوش العربيّة هزم المسلمون اليهود، وظل الإسلاميون يعتنقون هذا المنطق في السبعينات حتى اليوم. ونظم الإخوان المسلمون مؤتمرات مكرسة لوضع استراتيجية لتحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلي. وكانت الجماعة تدعو على النحو ذاته إلى الوحدة السياسية بين المسلمين، وإلى عودة إلى الأيام التي كان فيها الخلفاء يحكمون معظم العالم العربي عن طريق تطبيق القرآن. ولذلك يعد أي حاكم مسلم يقصر في العمل من أجل توحيد المسلمين وتحرير فلسطين خائناً للقضية الإسلامية. وكان ينظر

إلى «الرئيس المؤمن» على أنه يخون النداء الإسلامي، لا بأفعاله فحسب بل بأقواله. فحين تأثر بالضغط المتنامي من قبل معارضة المجتمع المطردة الزيادة لكثير من سياساته بما فيها الصلح المنفرد مع إسرائيل والتحالف مع الغرب، شعر السادات أنه مضطر إلى الاستحواذ مرة أخرى على بعض السلطة التي كان قد تخلى عنها للحركة الإسلامية. وفي سنة 1979 دعي إلى الفصل بين الدين والسياسة ـ وهذا مفهوم غربي مستورد يتناقض مع مبدأ الإسلام الأساسي إلى أقصى الحدود. إذ أعلن السادات: «الذين يرغبون في ممارسة الإسلام يستطيعون الذهاب إلى المسجد والذين يرغبون في الاشتغال بالسياسة يمكنهم أن يفعلوا هذا عن طريق المؤسسات القانونية».

وكانت «الجماعة» تؤدي الرسالة المعاكسة لهذه. فالإسلام نظام شامل للحياة، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك فصل بين الدين والسياسة. وصرح أبو العلا مهدي، الذي كان آنئذ رئيساً لاتحاد الطلبة في جامعة المنيا ووكيلاً لرئيس الاتحاد العام لطلبة مصر، قائلاً: «ليس هناك شيء اسمه دين وشيء اسمه سياسة، ونحن لا نعرف سوى الدين»[15].

بات من الواضح في سنة 1977، أن شهر عسل الدولة مع الإسلاميين أوشك أن ينتهي. فحين ازداد السادات قرباً من عقد الصلح مع إسرائيل، شعر الإسلاميون بأن لديهم الشجاعة لتحدي الحكومة حتى في الأمور السطحية. وحدثت المواجهة الأولى بين الطلبة الإسلاميين والدولة في تلك السنة، عندما حالت الشرطة بين الطلاب في جامعة القاهرة وبين إقامة معسكر إسلامي في الحرم الجامعي، مثلما كانوا يفعلون على نحو منتظم منذ سنة 1973. ورفض الطلبة التراجع ونقلوا الاجتماع إلى جامع صلاح الدين في المنيا، وهو حي من أحياء الطبقة العاملة بالقرب من الجامعة. وعقد الطلبة حلقات دراسية واحتلوا المسجد على مدى ثمانية أيام. وقال عصام الغولي، وهو طالب طلب إليه أن يقوم بدور ضابط ارتباط بين الدولة والإسلاميين، يسترجع ذكرى تلك

المواجهة: «هتف لي ممثل من الحزب الوطني الديموقراطي (الحاكم) وطلب إلي التفضل بالاتصال بعصام العريان وأن أطلب منه إغلاق المعسكر. وقلت له إن عصام العريان لا يستطيع أن يفعل هذا، الطلاب يريدون هذا. وذهبت إلى المسجد مع ممثل الحزب الوطني الديموقراطي، وقال (أنا خائف، لا أريد أن أدخل إلى هناك)، ولكني لقيت عصام العريان. وقال إن ضابط الأمن المرسل من قبل الحزب الوطني الديموقراطي سيلقى الترحيب. ولكن رجل الأمن هذا كان ما يزال خائفاً من الدخول... أهمية هذا الحدث تتمثل في أن الطلبة الإسلاميين أدركوا أن لهم سلطة سياسية. وكانوا يشعرون أنهم مهمين إلى درجة أن الدولة كانت تواجههم مواجهة مباشرة».

واصلت العلاقات تدهورها. فقد شنت الحكومة خلال انتخابات اتحاد الطلبة سنة 1978، أول هجوم مباشر على الإسلاميين، مستخدمة عدداً من التكتيكات، التي هذبت وصقلت بمرور الوقت، لتصبح سياسة غير رسمية للدولة تستمر حتى اليوم. وحاول إداريو الجامعة، بأوامر من أمن الدولة، حرمان الإسلاميين من الانتصارات في اتحادات الطلبة بأن يشطبوا من لوائح الانتخاب أسماء الأعضاء المعروفين في «الجماعة» في حرم الجامعات الرئيسة، مثل عين شمس في القاهرة، وجامعة الزقازيق التي تبعد مسافة ساعة من العاصمة، وتعتبر معقلاً للنشاط الإسلامي. كان تبرير المسؤولين لهذه الإلغاءات لأعضاء «الجماعة» هو أنهم لم يشاركوا في أنشطة مختلفة، ولذلك لا يعدون مؤهلين للترشيح، «ولكن هذا غير صحيح على الإطلاق». حسبما كتب حلمي الجزار، وهو من قادة «الجماعة» في ذلك الوقت، في مجلة «الدعوة».

على كل حال، فقد أخفقت جهود الدولة لمجاراة النفوذ الكاسح «للجماعة» و«الإخوان المسلمين»، الذين لم يسبق قط أن كان لهم تمثيل صريح في الجامعات، ولكنهم احتفظوا بقوة هائلة في أواخر السبعينات. وبالنسبة إلى إسلاميين مثل عصام العريان، اعتبر القادة في الإخوان المسلمين بمثابة

شخصيات أبوية تقدم التوجيه والإلهام. وقال محمد عبد طلعت، وهو إسلامي كان نائب رئيس اتحاد الطلبة في كلية الطب بجامعة القاهرة، من سنة 1976 إلى سنة 1977: «عندما أطلق السادات سراح الكثير من الإخوان المسلمين من السجن في أوائل السبعينات، أخذنا نلتقي بهم ونناقش أفكارنا، وتبين لنا أن أفكارنا مماثلة لأفكارهم، فقررنا في النهاية أن نتعاون».

شكلت قوة الإخوان المسلمين الآخذة في الازدياد عاملاً في الانقسام الذي حدث داخل «الجماعة» في سنتي 1978 و1979، عندما تبنى بعضهم استراتيجية أطلق عليها اسم «التغيير بالقوة»، في حين انضم آخرون سراً، إلى الإخوان المعتدلين. وكانت قيادة الإخوان تعتقد أن التنظيم يجب أن يجتذب جيلاً شاباً من الناشطين، وجعلت مهمتها إقناع أفضل وألمع الطلبة الإسلاميين. وفي أواخر السبعينات، كان الإخوان يسيطرون على الفروع الرئيسية «للجماعة الإسلامية» في جامعات القاهرة، وشمالي مصر، وبعض الكليات الأصغر حجماً في الصعيد المصري[16]. وفي بعض الجامعات في الصعيد، نشبت اشتباكات عنيفة بين أولئك الإخوان والطلبة الذين انشقوا وانضموا إلى تنظيمات أكثر تطرفاً. أتى بعض قادة «الجماعة» من الصعيد، وكانوا يؤيدون نهجاً ثورياً، لا تدريجياً. فمنظمة «الجهاد»، مثلاً، اعتقدت أن حكومة السادات تقود المجتمع نحو الانحلال والزندقة. بينما اعتقد الإخوان، على النقيض من ذلك، أن التغيير ينبغي أن يأتي من خلال «الدعوة» ـ وهي عملية تربية وتحويل اجتماعي تدريجي. وعرف المتطرفون أنهم ما لم يفترقوا عن الإخوان ويشكلوا هوية جديدة لتحقيق أهدافهم، فلن يستطيعوا أبداً المنافسة على قيادة الحركة الإسلامية في وجه الآباء الروحيين من الإخوان المتمرسين الذين ظفروا بالاحترام نتيجة السنوات التي قضوها في السجن. وكان البديل المنطقي الوحيد لبعض الطلبة الإسلاميين أن يقسموا الحركة ـ وهو انشقاق شهد ظهور جماعات العنف المسلح التي استمرت حتى اليوم في مصر باسم «الجماعة الإسلامية».

وشكل الطلبة من هذه «الجماعة» المسلحة جماعات منشقة أخرى في الثمانينيات، مثل «الناجون من النار»، التي حاولت في النهاية اغتيال مسؤولي الحكومة. لم يكن هناك قرار متعمد يقضي بتبني العنف، بل كانت المسألة أكثر تعقيداً من هذا. «وفي رأيي أن جيلي (المولود في الخمسينات والستينات) تربىٰ على أفكار ناصر ـ وهي المثالية وتحرير فلسطين ـ ولكن ما اكتشفناه في الواقع كان مختلفاً عما قيل لنا، وكنا في حاجة إلى حل آخر». حسبما أكد لي كمال حبيب، الزعيم السابق «للجهاد».

وباعتراف الإسلاميين المتطرفين أنفسهم، لم يكن لديهم استراتيجية واضحة ترتبط بشعارهم «التغيير بالقوة». وكان هدفهم الأول اجتثاث النظام من جذوره. وإنشاء مجتمع إسلامي، بإيديولوجية المفكر سيد قطب، والفقيه ابن تيمية. ومن دون أن يكون لدى المتطرفين خطة مدروسة، من أجل التغيير الفعال للوضع الراهن، أصبحوا بسرعة لوحدهم حركة مقاومة وضعت كل اللوم تقريباً على السادات بصفته زعيماً مهرطقاً، يدفع بالمجتمع على طريق «الجاهلية». وقال لي كمال حبيب: «كان السادات يدفع بالمجتمع شيئاً فشيئاً إلى حافة الهاوية، ولذلك كان لا بد أن يذهب».

تمثل خطأ السادات القاتل في إخفاقه في إدراك أن الحركة الإسلامية في ساحات الحرم الجامعي، المدفوعة بالعاطفة الدينية، والتحرّر من الأوهام فيما يتعلق بالدولة، لم تكن توجد في فراغ، وقد جسدت استجابته لاضطرابات الخبز في كانون الثاني / يناير 1877، وهي أسوأ الاضطرابات الاجتماعية في تاريخ مصر الحديث، مثالاً نموذجياً على خطأ حساباته. وذلك أن الطلبة لم يلعبوا دوراً مباشراً في أحداث الشغب ومع ذلك وضع السادات اللوم عليهم.

وبلغت الضائقة الاقتصادية حد الأزمة في سنة 1977، بسبب سياسات الانفتاح الساداتية الفاشلة. واضطر الرئيس، تحت ضغط صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، إلى اتخاذ إجراء عنيف لمواجهة العجز الضخم في

الميزانية، الذي وصل إلى 1,25 مليار جنيه مصري في النصف الثاني من سنة 1977[17]. وقد ثبت أن الدعم الحكومي للسلع الغذائية الأساسية تشكل استزافاً كبيراً للميزانية. وكانت هناك هوة واسعة تفصل بين سعر السلع في المتاجر، التي تتلقىٰ دعماً ضخماً من الدولة، والسعر الذي تدفعه الحكومة في السوق العالمي. ومن أجل ردم هذه الهوة اضطرت الدولة، إمّا إلى أن تنهي إلغاء الدعم وإمّا إلى استنزاف الأغنياء بفرض ضرائب مرتفعة على الدخل الشخصي. وكانت البورجوازية التي تمثل المؤيدين والمناصرين الرئيسيين للنظام، أكثر أهمية عند السادات، فاختارت الدولة تخفيض الدعم الحكومي، البالغ 553 مليون جنيه، بمقدار النصف. وكان الملايين من المصريين الفقراء يعتمدون على الدعم الحكومي للحصول على خبز يومهم. وأطلقت عملية التخفيض شرارة أحداث الشغب في الشوارع في 18 و19 كانون الثاني / يناير، حيث اندفع عشرات الألوف في ثورة عارمة ضد رموز الدولة. فهوجمت مخافر الشرطة، ونهبت الملاهي على طول شارع الهرم، (وهو شارع يمثل الانحلال الخلقي) في ضواحي القاهرة. وتحركت قوات الأمن لوقف الاضطرابات وقتل حوالي ثمانين شخصاً وأصيب أكثر من ثمانمئة.

وجهت الحكومة اللوم على الفور إلى الحركة اليسارية، التي كان يعتقد أن لها قادة أقوياء في الجامعات، علىٰ ما سماه السادات «بانتفاضة الحرامية». ولكن كثيراً من الرسميين في النظام كانوا متشككين في الاتهامات، كما اعترفوا بذلك للطلبة بعد سنوات. وذلك أن الحركة اليسارية في مصر كانت آنئذ أضعف من أن تنظم احتجاجات عامة على مثل هذا النطاق الضخم. وعلى كل حال، فقد اختار السادات أن يصب جام غضبه على الطلبة. وفي لقاء مع المجلس الأعلى للجامعات عقد بعيد الاضطرابات، قال الرئيس محذراً: «أقول إن الإضرابات، وعمليات الاعتصام، وتعطيل الدراسة، وأعمال العصابات في ساحات الحرم الجامعي ممنوعة. ولا ينبغي استغلال المشاعر المهيجة للشباب. وهذا شيء لا يجوز أن يحدث في الجامعات»[18].

واستخدم السادات خلال لقاء مع اتحاد الطلبة في جامعة القاهرة سنة 1979، كلمات أكثر خشونة لانتقاد مشاركة الطلبة في السياسة. ولكنه قال إنه يفضل وضع قيود على نشاط الطلبة السياسي، مع مساندة لها من قبل قوات الأمن، على اتخاذ إجراءات صارمة بالجملة ضد الطلبة. وقال السادات للطلبة إن «القيود، والأمن، واستخدام القانون يمكن استخدامها بشكل أفضل بنسبة مئة بالمئة من استخدام السجون وقمع الآراء و«زوار الفجر». وكان يشير بذلك إلى غارات الشرطة عند الفجر على منازل المواطنين والاعتقالات غير القانونية الجماعية المتبعة على وجه العموم[19].

كان أبو الفتوح بين المستمعين في ذلك الوقت. فواجه الرئيس بطريقة أظهرت الكثير من عدم الاحترام تبعاً للسياق المصري بحيث عبرت بكل وضوح عن قوة الطلبة التي، باتوا يعتقدون الآن أنها، في أيديهم. وقال: «سيدي، لدي سؤال وأريد جواباً صريحاً. دعنا نتكلم صراحة. بحكم كوني شاباً، أنا لا أعرف ما الذي تريد البلاد أو القيادة السياسية في مصر أن أؤمن به. هل تريد مني أن أكون شيوعياً؟ أم مسلماً؟ أم ملحداً، أم عابد بقر، أم ماذا؟... أنا لا أفهم».

ورد السادات قائلاً: «انظر، لنختصر المسألة: يا ابني، لأنكم أنتم الإخوان [المسلمون] قد كررتم هذا الحديث من قبل. انظر، يا بني، لقد أعلنت، منذ السنة 1971، أنها دولة العلم والإيمان».

ورد أبو الفتوح قائلاً، آخر الأمر، بعد أن حاول أن يقاطع الرئيس مراراً: «ولكننا، نحن الشباب نرى سلوكاً يناقض هذا. وسوف أضرب لك مثالاً: في الوقت الذي نثق فيه بسيادتك عندما تقول هذه دولة العلم والإيمان، نجد الشيخ الغزالي [عالم إسلامي شهير] يزاح عن مسجد عمرو... ولا يظل في مصر سوى العلماء الذين ينافقون السلطة وينافقون سيادتكم».

فقد السادات هدوءه، وأخذ يصرخ: «إلزم حدودك... لقد علمكم

الإسلام السلوك قبل كل شيء آخر. . . الدين لا يعني أن تقول إنك تستطيع أن تتحدث مثل هذا الحديث أمام رب الأسرة أو رئيس البلاد، الذي سمح لك أن تعبر عن رأيك بصراحة».

ومع سيطرة حالة من التمرد والثورة غير المعهودة على المزاج العام للمجتمع المصري، وتحرك الإسلاميين بأقصى سرعة لتعزيز قبضتهم على الجامعات وتشويه سمعة النظام، تراجعت الدولة وأعادت الدعم للمواد الغذائية. وبدا كأن النظام يسير إلى الخلف، ولكن الرئيس كان قد اتخذ في الحقيقة وجهة جديدة، ببساطة. وذلك أن الأزمة الاقتصادية التي وصلت نقطة الانهيار من جراء أحداث الشغب، دفعت السادات إلى توثيق علاقاته بالعالم الخارجي، حيث أمن الدعم الاقتصادي ومصدر القوة السياسية من الولايات المتحدة، بعقد الصلح مع إسرائيل، وبإثباته، من خلال «انفتاحه» أن مصر قد تخلت عن سياسات الدولانية العائدة إلى الحقبة الناصرية.

ولما كان السادات مشغولاً قبل كل شيء بأسطورة المؤامرة اليسارية المدبرة في ساحات الحرم الجامعي، فقد تغاضى عن القوى الاجتماعية والدينية الأوسع التي كانت تعمل عملها في المجتمع المصري. ولم يكن قادراً على تقدير حجم الخطر الذي يشكله مساره الجديد القائم على الانحياز إلى النظم الملكية العربية والولايات المتحدة، التي تسابقت في تقديم المعونات والمساعدات والمنح لتدعم حكومة كان يبدو أنها على حافة مواجهة ثورة متطرفة.

بالنسبة للجيل الجديد من الإسلاميين كان الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، أرض الخراب الروحي الساعية إلى فرض منظومة القيم اللاأخلاقية على العالم الإسلامي. وكتب محمد عبد السلام فرج، زعيم «الجهاد» في كتابه «الفريضة الغائبة» يقول، إن الزعماء المعاصرين قد أفسدتهم المؤثرات الأجنبية. «ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية إن أولئك الذين يسيرون على خطى الحكام التي

لا تستند إلى تعاليم الإسلام يعدون كفاراً. وحكام اليوم رباهم المستعمرون - من مسيحيين ويهود - ولا يملكون من الإسلام سوى أسماءهم، ومهاجمتهم وقتلهم مبرران»[20].

وفي كتاب توجيهي آخر صدر عن فرع منظمة «الجهاد»، قدم أحد زعماء الجماعة وصفة للتعامل مع النفوذ الأمريكي المتنامي في مصر: «ينبغي للحركة الإسلامية في مواجهتها للولايات المتحدة، أن تقدم المزيد من الدم والشهداء، وأن تحاول تدمير كل ما هو أمريكي، وأن تزيد الوعي بأهمية قطع كل الروابط، وأن تقول للناس إن الدور الحقيقي للحكام «المصريين» هو أن يكونوا خدماً للولايات المتحدة والمصالح المسيحية. ولذلك يجب محاربة هؤلاء الحكام»[21].

وعندما تبين للسادات أن قوة الإسلاميين قد بلغت حد تهديد بقائه، أخذ يتلمس طريقه إلى حل. ولكن ماذا يفعل؟ فقد انقلب عليه الجيل الجديد الذي كان يأمل أن يعده ليبني أمة قائمة على «العلم والإيمان». والجماعات التي شكلها في الجامعات قد خلقت النواة لحركة وطنية كان من الواضح أنها تخوض نزاعاً مع سياساته الداخلية والخارجية. وبدلاً من أن يحمل الإسلاميون الشباب بعض مظاهر التكيف والتعايش مع النظام، بدوا على استعداد لمجابهة الدولة، إذا اقتضت الضرورة.

وعاد السادات إلى طريق سلفه. فقبل أن تبدأ الدراسة في خريف 1979، أصدر مرسوماً يحظر الجماعات الدينية والتنظيمات السياسية في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. وحظرت كافة الاجتماعات المتعلقة بالسياسة. ولكي يتم وقف الإسلاميين في اتحادات الطلبة، صدر الأمر إلى رؤساء الجامعات بتجميد أموال الدولة المستخدمة لتمويل معظم أنشطة الاتحاد.

وعندما عاد الطلبة إلى الجامعات في ذلك الخريف، أعلنوا على الفور أن القوانين الجديدة غير شرعية، مستشهدين بالمادة 56 من الدستور المصري التي تسمح بتشكيل النقابات والاتحادات من خلال العملية الديموقراطية. وكانوا

غاضبين على ما تضمنه المرسوم الرئاسي بأن كل الطلبة تورطوا في أعمال العنف. وأنه في حرمان الطلبة من النشاط السياسي، فإن الدولة تفرض عقوبة جماعية، إذ لم يكن هناك تمييز بين المتطرفين والمعتدلين. وكتبت اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني للطلبة تقول: «نخشى أن يكون الدافع وراء المرسوم الرئاسي صادراً عن اتهامات تستهدف (الجماعة الإسلامية). فهي تلام على حوادث ترفضها اتحادات الطلبة» وأضافت: «لقد أصدر الطلبة رسائل ترفض كل أنشطة العنف، وتحارب الأفكار المتطرفة والمنحرفة»[22].

على أن نهوض الإسلاميين في الجامعات، ما كان ليقضى عليه أبداً بمجرد مرسوم رئاسي تقييدي. وذلك أن أخطاء الدولة الفاضحة على مدى بضعة عقود من الزمان إضافة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، قد تجمعت كلها لوضع قاعدة عودة المجتمع إلى الدين. وقد شرح عصام العريان في ذلك الوقت الأسباب التي أدت إلى الحركة الطلابية القوية: «الشباب يعتقدون أن الإسلام هو الحل لأمراض المجتمع بعد إخفاق الديموقراطية الغربية، والاشتراكية، والشيوعية، في معالجة المصاعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثمة سبب آخر في رأي الشهيد حسن البنا وهو أن الشباب يتمتعون بالمقدرة على التضحية. إذ يتميزون بالجرأة والتفاني في خدمة أية قضية يناصرونها. والسبب الثالث هو ظهور الإخوان المسلمين في هذا القرن، الذي اجتذب أتباعاً مخلصين وكثيرين بين الشباب، ودعوتهم إلى إقامة دولة إسلامية شكلت عاملاً له دلالته في علو شأن الإسلاميين في الجامعات. وقد كان صمود الإخوان في وجه الاعتقالات والسجون إلهاماً للمسلمين الشباب»[23].

ولم يذرف المصريون إلاّ القليل من الدموع بعد أن أطلق خالد الإسلامبولي عدة طلقات من بندقيته الآلية في جسد السادات، وهو يشهد استعراضاً عسكرياً في 6 تشرين الأول / أكتوبر 1981. إذ اندفع نحوه الضابط الشاب من شاحنة عسكرية تسير في الاستعراض، بينما كان شركاؤه يطلقون

وابلاً من الرصاص والقنابل اليدوية لتغطيته. وأصيب العالم الغربي بالصدمة لفقدان حليف مخلص له، ولكن معظم المصريين لم يبالوا، فقد تنفس كل المجتمع الصعداء، وحاول أن لا يفكر كثيراً في هول ما حدث. فالانتهاكات والآثام التي ارتكبها السادات في السنوات القليلة قبل موته جعلت اغتياله يبدو للكثيرين كأنه السبيل العقلاني الوحيد للخلاص.

وكان السادات قد أمر مؤخراً باعتقال أكثر من 1320 من المصريين من الإسلاميين الذين اعتبروا معارضين للنظام. وقبل ذلك عقد الصلح مع إسرائيل، وهو عمل نظر إليه المصريون على أنه خيانة كاملة لهوية البلاد الوطنية. وبعد الثورة الإيرانية في سنة 1979، وفر الملاذ لشاه إيران العليل الذي تحول إلى شيطان رجيم في نظر كل المسلمين في العالم باعتباره صنيعة الاستعمار الغربي والعدو الرئيسي للمسلمين الأتقياء. وكان السادات قد قاد الإخوان المسلمين وسائر الإسلاميين المعتدلين إلى الاعتقاد بأن في وسعهم أن يحققوا مطامحهم السياسية، غير أنه فاجأ الجميع حين غير اتجاهه واتخذ الإجراءات القمعية بحق الحركة الإسلامية. أما الوعود بالتحرر السياسي فلم تتحقق أبداً، ومع أنه للأحزاب السياسية، ولكن القيود عليها جعلت دورها في العملية السياسية غير مؤثر تقريباً. ووعد السادات بجوائز اقتصادية للمزارعين والقطاعات الأخرى من الطبقات الدنيا، ولكن سياسات انفتاحه ساعدت البورجوازية الجديدة في المقام الأول فحسب.

لكن حقيقة أن نصف المتآمرين الرئيسيين المتورطين في عملية الاغتيال كانوا من الطلاب، كشفت عن أن السادات قد انتحر سياسياً بالمعنى الحرفي للكلمة. فمن بين المتورطين الذين عرفتهم السلطات والبالغ عددهم 101، كان خمسة وأربعون منهم طلبة جامعة، وأكثرهم إمّا في منتصف الطريق وإمّا على وشك إكمال دراستهم[24]. وبعبارة أخرى، عندما جامل السادات الميول الدينية عند شباب مصر، وهم الجيل المثقف الذي أمل أن يشكل أحد أركان نظامه،

كان يساعد على نحو غير مباشر في تفريخ الجماعات المتطرفة. وعلى كل حال فإن هدف اغتيال السادات لم ينته بقتل الرئيس. إذ كانت الخطة، كما أفاد المدعى عليهم، تتضمن السيطرة على المراكز الاستراتيجية للسلطة، مثل تلفزيون الدولة، ومركز الهاتف، والمقر الرئيسي المركزي للأمن أثناء الهجوم. وكان يفترض أن يبث بيان من الإذاعة والتلفزيون يفيد أن الثورة الإسلامية تمضي قدماً[25]. وسيتم تأسيس هيئتين هما؛ مجلس رجال الدين، ومجلس الشورى لإدارة البلاد. غير أن قوات الأمن نجحت في السيطرة على الوضع على الفور تقريباً، وأحبطت المؤامرة. وقال صوفي أبو طالب الرئيس السابق لجامعة القاهرة[26]: «لقد أراد السادات أن يظهر أنه يستطيع إقامة مجتمع إسلامي بطريقة سلمية، وكان هذا في سنة 1978. ولكن كان قد فات الأوان. فمنذ تلك اللحظة زرعت بذور الإرهاب بقوة، الإرهاب الذي غير المجتمع مرة وإلى الأبد».

أمّا المأزق المرير الذي يميز العلاقة الراهنة بين الدولة والحركة الإسلامية في ساحة الحرم الجامعي فيمكن إرجاع جذورها إلى حقبة السادات ودورته المتناوبة بين الحرية والقمع، التي امتزجت بسوء فهم عميق وخطأ في الحسابات من قبل السلطات. وفي استعادة للأحداث الماضية حجب الموت الدرامي المؤثر لـ «الرئيس المؤمن» الضعف الكامن في أساس حركة العنف المسلح، وسجل توقف «فترة راحة» وجيزة، في نهوض أنشطة الإسلاميين المعتدلين في الجامعات. ومضى جيل السبعينات يبحث عن التطبيق العملي في المجتمع المصري للقيم والمعتقدات الدينية التي تعلمها من أبو العلا ماضي، وعصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح.

وقال محمد سمان، وهو إسلامي كان يدرس في جامعة القاهرة في السبعينات، مشيراً إلى ضاحية في القاهرة سكنها الأثرياء المصريون وعدد كبير من المدراء الإداريين للشركات الأجنبية، كثيراً ما يطلق عليها اسم «الجيتو

الأميركي»: «لقد علمتني «الجماعة» كيف أصلي وأؤدي واجبات الإسلام، وكانت هناك فائدة تتمثل في تعلم الدين بطريقة محترمة. وكان أصدقائي يتبعون هؤلاء الأشخاص [عصام العريان وغيره من قادة الطلبة] ولم نكن نضل، ولم نتحول إلى متطرفين، بل التحقت بدلاً من ذلك بالإخوان المسلمين وأصبحت ناشطاً في النقابة سنة 1991». وبينما كان الناشطون مثل السمان يوجهون انتباههم نحو المجتمع المصري على وجه العموم، وكان بعضهم يفوز بالمقاعد في البرلمان، وفي النقابات فيما بعد في الثمانينات، اتجه الجيل التالي من الطلبة الإسلاميين مرة أخرى إلى سياسة الحرم الجامعي.

عندما التقيت مع مجموعات كبيرة من الطلبة سنة 1997، خلال عدد من الجلسات في مكاتب جريدة «الشعب» ذات التوجه الإسلامي، بدا من الواضح أن الدينامية الأساسية بين الجامعات والدولة لم تتغير كثيراً خلال عشرين سنة. وكانت قصصهم نسخة «بالكربون» عن كل الأهوال التي عاناها الطلبة الإسلاميون منذ عهد السادات. إذ اعتقل بعضهم وعذبوا، واستجوبت شابة ترتدي خماراً طويلاً لاحتفاظها بلافتة تحمل شعارات إسلامية، واعتقلت أخرى لقراءتها القرآن في كل يوم قبل بدء الدروس. وقال ربيع إبراهيم سكور، رئيس فرع حزب العمل الإسلامي الذي يقوده الإسلاميون في جامعة القاهرة، والبالغ من العمر ثلاثة وعشرين سنة: «طردت من المهجع بعد أن ألقيت خطباً في مسجد [الجامعة] حول سيرة النبي محمد ﷺ. وقلت للطلبة، بالاستناد إلى ما قاله النبي ﷺ، إن من الواضح أن المسلمين في أنحاء العالم لا يفعلون ما يكفي لتحرير القدس من اليهود». وأضاف: «وكنت معروفاً لدى قوات الأمن بسبب نشاطي السياسي، وبعد أن تم انتخابي لاتحاد الطلبة في كلية دار العلوم، سنة 1995، شطبوا اسمي من اللائحة في السنة التالية، ولم أحاول أن أقاتلهم على ذلك، لأن إسلاميين آخرين فازوا ولم يكونوا معروفين عند مخابرات الدولة». وربيع سكور، شاب ضئيل الحجم عاش في الشرقية، على بعد حوالى تسعين

دقيقة بالسيارة من القاهرة. وعندما طرد من السكن الجامعي واجه معضلة ترك الجامعة، أو السفر ذهاباً وإياباً كل يوم من وإلى القاهرة، أو محاولة جمع ما يكفي من المال لاستئجار شقة. ولكن هذه المنغصات كانت أقل همومه إزعاجاً. فقد كان مستعداً لاحتمال كل الصعوبات الشاقة من أجل نشر وتوزيع عقائده الإسلامية، وقال معلقاً: «لا أبالي بما يحدث لي. . . فسوف يكون شرفاً لي أن أدخل السجن».

وامتدت الرحلة من مقتل السادات، عندما أدت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول لاستئصال كل نشاط في الجامعات عملياً إلى عودة الإسلاميين إلى مواقع النفوذ، نحواً من سبع سنوات. وفي سنة 1984، دخلوا أول اقتراع وفازوا في سبعة من بين اثني عشر اتحاداً في الجامعات المصرية. وصحيح أن قانون 1979 قد حظر اتحاد الطلبة على الصعيد القومي، ولكنه سمح بقيام اتحادات فردية. ونظمت الاحتجاجات في طول البلاد وعرضها تطالب بإلغاء هذا القانون الذي أمر أيضاً بعودة الحرس الجامعي التابع للدولة إلى الحرم الجامعي. وبحلول سنة 1988، كان كل من الطلبة والنظام قد تحصن في موقفه بنفس الثبات الذي كان عليه قبل مقتل السادات. ولما كانت وزارة الداخلية تخشى من انتصار إسلامي ساحق في انتخابات الطلبة فقد أصدرت «خطة وقائية خلال انتخابات الطلبة». فقد خضع المرشحون للمراقبة، وحظر توزيع منشورات الحملة الانتخابية، وصدرت إلى الحرس الجامعي التعليمات للإشراف على الانتخابات وعد ورقات الاقتراع. وافترض الطلبة أن التلاعب بالأصوات، للخروج بنتائج مقبولة عند الدولة سيكون أمراً مفروغاً منه[27].

انفجرت المظاهرات في الحرم الجامعي في جامعات القطر بعد منع المئات من المرشحين من الترشيح للمقاعد. ولكن الإسلاميين نجحوا، على الرغم من العقبات، في الفوز بالسيطرة على ثمانية على الأقل من الجامعات الرئيسية، بما فيها جامعات القاهرة والأزهر والاسكندرية والمنصورة. أمّا في

جامعة أسيوط فقد ألغيت أسماء كل المرشحين ما عدا المنتمين إلى الحزب الوطني الديموقراطي الموالين للحكومة[28].

وفي خريف 1988، عادت الدولة والإسلاميون إلى نفس المواقع التي اتخذها كل منهما في السبعينات: الجماعات الإسلامية بكامل قوتها، الدولة في حالة تربص للرد بأقصى ما تستطيع من قوة. وحقق المرشحون من الجماعات الإسلامية انتصارات كاسحة في انتخابات الطلبة في تلك السنة، حتى بعد أن شطبت السلطات مئات المرشحين من لوائح الانتخاب. كما طرد الطلبة الذين اعتبروا من مثيري الشغب من المهاجع، وحظر على الشابات ارتداء النقاب، وأمر الذكور بحلق لحاهم.

وانضم أساتذة الجامعة إلى الجوقة في دعم الحركة الإسلامية ضد الدولة. وكان كثير منهم من جيل السبعينات، من الطلاب الذين نضجوا تحت التأثير القوي «للجماعة الإسلامية». وأعلن بعضهم عن موافقته في المجلات والصحف الإسلامية. «إن شباب الجماعة الإسلامية في الجامعات يمثلون ضمير الأمة وقلبها. لقد حولوا القدر الذي كتبه الله لهذه الأمة إلى فعل، وسيكونون أداة تطويرها وإنقاذها، إن شاء الله»، كما كتب بدر الدين غازي عطية، أستاذ الكيمياء في جامعة القاهرة[29].

واتخذ الأساتذة، الذين أغضبتهم الإجراءات القاسية على نحو مطرد الزيادة في الحرم الجامعي، موقفاً عملياً جماعياً. ففي مؤتمر وطني عقد في جامعة المنصورة في تشرين الأول / أكتوبر 1988، اتهموا الشرطة باقتحام المساجد بالغاز المسيل للدموع، والتشويش على المصلين بينما كانت تتظاهر بمطاردة المشتبه بهم من المتطرفين. وقالوا إن قوات الأمن كانت تقوم بحملات عنيفة وغير مشروعة عبثاً، عن مشتبه بهم، بالإغارة على قرى في الليل، وتدمير الممتلكات الشخصية للمدنيين الأبرياء بأسلوب عشوائي. وفي إعلان صدر بعد مؤتمر المنصورة دعا الأساتذة وزير التربية إلى تجميد قانون سنة 1979.

وبالإضافة إلى أولئك الأساتذة الذين كانوا يعملون صراحة على تدعيم القضية الإسلامية، كان العديد غيرهم يعودون في أوائل التسعينيات من الجامعات في الخليج العربي، حيث التجؤوا قبل عقد من الزمان باحثين عن أعمال عالية الأجر. وكما حدث للمهندسين من زملائهم المهنيين، عاد الأساتذة المصريون إلى الوطن من السعودية، والكويت، ودول الخليج الأخرى، متأثرين إلى حد عميق بدور الدين الفاعل في المجتمعات المحافظة التي تعرفوا عليها في الخارج. وكانوا يشعرون بالحاجة إلى جعل الجامعات المصرية أكثر تمسكاً بالإسلام، وتطبيق المعتقدات الاجتماعية والسياسية التي تعلموها في الخليج.

ولكن الدولة أسرعت إلى إضعاف نفوذهم إلى أقصى الحدود، وهو التكتيك ذاته الذي استخدمته ضد الطلبة. وحلت مجالس نوادي الكلية المسيطرة والمتعاطفة مع القضية الإسلامية، كما اعتقل بعض الأساتذة. واعتقدت السلطات أن الأساتذة مسؤولون عن توجيه الطلبة نحو التيار الإسلامي، وكان الحل عندها أن تبعد المدرسين عن المواقع النافذة داخل الجامعات. وفي سنة 1994، أقرّ مجلس الشعب المصري قانوناً، سانده بحماسة وزير التربية حسين كمال بهاء الدين، لتغيير عملية اختيار عمداء الكليات. ومنحت القواعد الجديدة مستشاري الجامعة، الذين عينوا من قبل الرئيس المصري شخصياً، سلطة اختيار العمداء. وفي الماضي كان يتم اختيار العمداء من قبل لجنة من أساتذة الجامعة في كل كلية. وأعطى التشريع الجديد أيضاً وزير التربية سلطة إدارة شؤون الجامعة الثانوية، ومنحه بذلك سلطة على كل المسائل المتعلقة بالحرم الجامعي.

وتزامن اتخاذ الإجراءات الصارمة من قبل الدولة داخل الجامعات، خلال أوائل التسعينات، مع أسوأ أعمال العنف في الشارع من قبل جماعات العنف التي شهدتها البلاد منذ عقود من الزمان. لكن المتطرفين المسلحين، الذين

قصفوا المقاهي بالقنابل، وهاجموا المواقع السياحية، وأطلقوا النار على الوزراء، وأخذوا على أنفسهم العهد بأن يطيحوا بالدولة الكافرة، لم يمثلوا سوى فصيل ضئيل ومعزول من الحركة الإسلامية الأوسع، التي كانت جذورها تمتد في الجامعات والمعاهد والمؤسسات المصرية. وكان هؤلاء المتطرفون المسلحون، الذين ظهروا فعلاً في أوائل التسعينات، يبدون مختلفين نوعياً عن نظرائهم في السبعينات، إذ كانوا على الأغلب أكثر فقراً، وأقل تعليماً، كما أتوا على وجه العموم من مناطق ريفية لا مدينية. وتظهر إحدى الدراسات القليلة حول بنية حركة العنف المسلحة أن 79٪ من العينة التي أخذت من جيل السبعينات دخلوا الكليات، على حين لم يدخلها سوى 20٪ من جيل التسعينات[30].

وبحلول أواخر التسعينات كانت حركة العنف المسلحة ذاتها قد تم احتواؤها إلى حد بعيد، وانخفض مستواها في الشطر الأعظم إلى اشتباكات متفرقة مع قوات الأمن في مناطق الريف النائية، بعيداً عن المراكز السياسية للسلطة بالقاهرة. وكانت تكتيكات الشرطة القاسية والجائرة، والتي حرضتها كراهية المصري العادي الشديدة لاستخدام العنف، باسم الإسلام، قد ضمنت أن لا يكون لحركة العنف المسلحة سوىٰ تأثير محدود على المجتمع على وجه العموم. وحتى المذبحة المروعة للسياح الأجانب في الأقصر، التي لعب فيها الطلبة دوراً له شأنه من جديد، يجب اعتبارها بمثابة نهاية تهديد العنف المسلح بداية «جهاد» فعال ومؤثر ضد دولة كافرة. وعلى الرغم من تهديده الواضح للنظام فيما يتعلق بفقد المصداقية الداخلية والدولية على وجه العموم، وضياع عائدات السياحة على وجه الخصوص، يبدو هجوم الأقصر أقرب إلى أن يكون مشهداً ثانوياً بالنسبة إلى الحدث الرئيس.

يعد الخطر الذي تشكله الحركة الإسلامية السلمية في الحرم الجامعي، التي لا يمكن احتواؤها إلاّ بتدخل الدولة والقمع الصريح لكبار الناشطين، أكبر

أهمية إلى حد بعيد بالنسبة لبقاء النخبة العلمانية الحاكمة. على أن تاريخ السنوات الثلاثين الأخيرة يوضح أن أي حلحلة للقيود التي تبقي الجامعات خاضعة ومكبلة، سوف تؤدي حتماً إلى مزيد من الضغوط، التي ربما تكون قاتلة، على الدولة، من أجل تطبيق نظام إسلامي اجتماعي وقانوني. والتاريخ يثبت، على النحو ذاته، أن الجهود المبذولة من قبل النظام لاستغلال حركة الطلبة الإسلامية وتوجيهها من أجل غاياته الخاصة، محكوم عليها بالإخفاق. والنتيجة نظام جامعي على مستوى الأمة في حالة تمرد متجمدة.

obeikandl.com